المجتمع المدني ومشكلات المياه في الوطن العربي
بين فاعلية الدور ومعوقات الممارسة

محمد سالمان طايع(*)

ملخص: يسود الاعتقاد عالمياً بأن "المورد المائي" يعتبر مورداً عالمياً، يتعين إدارته وفق منهج تكاملي لتعظيم الانتفاع العادل والمنصف بمياه الأنهار الدولية. ومن ثم، يبرز دور المجتمع المدني، كشريك للقطاعين العام والخاص في حل مشكلات المياه في إطار ما يعرف بالحوكمة المائية. ونظراً للأهمية المجتمعية للمياه، ولخصوصية الوضع المائي في المنطقة العربية، وقصور معظم الدول العربية عن الوفاء بمتطلبات توفير الإمدادات اللازمة لمياه الشرب النقية، وكذا إمدادات الصرف الصحي لجميع مواطنيها، فقد كان من الطبيعي أن يحظى هذا القطاع باهتمام المجتمع المدني العربي. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المجتمع المدني العربي في التعامل مع مشكلات المياه العربية، وذلك اعتماداً على اقتراب "علاقات الدولة – المجتمع". ومن خلال مستويين للتحليل: مستوى التحليل الكلي – القومي (الماكرو)، عبر تحليل دور "المجلس العربي للمياه"، ودور "إمباورز". ثم هناك مستوى التحليل الجزئي – القطري (المايكرو)، من خلال تحليل الدور المائي للمجتمع المدني في عدد من دراسات الحالة مثل: مصر، الأردن، ولبنان، وفلسطين.

المصطلحات الأساسية: المجتمع المدني، المجتمع المدني العالمي، المجتمع المدني المائي، حوكمة المياه، خصخصة المياه، الصراع المائي، تسعير المياه، ندرة المياه.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة:

أهمية "المياه" أمر لا يحتاج إلى تدليل أو توكيد؛ فبالإضافة إلى كونها عنصراً أساسياً لازماً لحياة جميع الكائنات الحية، فإنها تعتبر أيضاً واحداً من أهم المدخلات الرئيسة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ لا يمكن الحديث عن تنمية زراعية أو صناعية دونما توافر الكميات اللازمة من المياه، وبنوعية محددة، ولاسيما أن قضايا تأمين الإمدادات الغذائية للأمم والشعوب – التي يصطلح على تسميتها "بالأمن الغذائي"– ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على توفير الإمدادات المناسبة من المياه النقية كماً وكيفاً؛ الأمر الذي يقود الكتابات الحديثة إلى الزعم بأن الأمن الغذائي دالة في الأمن المائي، انطلاقاً من المقولة التي ترى أنه: "لا أمن عسكرياً لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هي الغذاء، وجوهر الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء". ومن ثم، أصبح "الماء" عنصراً من عناصر قوة الدولة. ولذلك، أخذت أدبيات التنمية – خلال العقود الثلاثة الأخيرة – تربط عضوياً بين "المياه المتاحة" – كماً وكيفاً – من ناحية، وبين التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

في هذا الإطار، يسود الاعتقاد عالمياً بأن "المورد المائي" يعتبر مورداً عالمياً، أو هو "سلعة عامة عالمية (global public good)"، ومن ثم، فهو يقع ضمن الإرث العالمي المشترك (common heritage of human kind) الذي يستلزم تضافراً للجهود العالمية لإدارة هذا المورد إدارة علمية، تقوم على "المنهج التكاملي" لتعظيم الانتفاع العادل والمنصف بمياه الأنهار الدولية، ومقاومة التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن التغيرات المناخية، ومواجهة الفيضانات المترتبة على ذلك.

وعلى المستوى المحلي؛ أي مستوى السياسات المائية التي تتبناها كل دولة على حدة، فإن المسألة المائية تتعدى كونها مورداً طبيعياً؛ لتكون في المقام الأول مسألة قدرة على إدارة الموارد المائية المتاحة وتنظيمها واستخدامها بكفاءة علمية واقتصادية، من خلال تبني سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية (Integrated Water Resources Management).

ومن المعروف أن المجتمع المدني، أو ما يعرف "بالقطاع الأهلي" أو "القطاع الثالث"، يمارس أدواراً قد تكون موازية للدور الذي تقوم به الدولة، وقد يؤدي أدواراً مكملة لدور الدولة.

بيد أن السمة الغالبة لنشاط المجتمع المدني هي أنه يتحرك في الفضاءات التي تنسحب منها الدولة، أو التي لا تستطيع أجهزة الدولة الرسمية أن تملأها، أو حينما تعجز الهيئات الحكومية عن الوفاء بالتزاماتها الحكومية في بعض القطاعات، عندئذٍ، يبرز دور المجتمع المدني إما بوصفه ناقداً للقصور الذي أصاب أجهزة الدولة الرسمية عن أداء دورها التقليدي، وإما مكملاً لذلك الدور ومتمماً له من خلال اضطلاع المؤسسات المدنية بدورها في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهكذا، يراوح دور المجتمع المدني في سائر البلدان بين "دور ضاغط" تمارسه مؤسساته على الحكومات للوفاء بالتزاماتها المجتمعية، وبين "دور تنموي" يقوم به القطاع الأهلي لتحقيق أهدافه التنموية غير الربحية.

ونظراً لأن قطاع "المياه" يعتبر واحداً من أهم القطاعات، وأكثرها تأثيراً على مجمل الأنشطة المجتمعية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولخصوصية الوضع المائي في المنطقة العربية، وقصور معظم الدول العربية عن الوفاء بمتطلب توفير الإمدادات اللازمة لمياه الشرب النقية، وكذلك إمدادات الصرف الصحي لجميع المواطنين – فمن الطبيعي أن يحظى هذا القطاع باهتمام المجتمع المدني العربي.

منهجية الدراسة:

تُعنى هذه الدراسة ببحث وتحليل دور المجتمع المدني العربي في التعامل مع مشكلات المياه العربية، ومن ثم، يصبح السؤال الذي تدور حوله الدراسة هو: "**ما الدور الذي يؤديه المجتمع المدني العربي لحل مشكلات المياه ومعالجتها في المنطقة العربية؟**".

وسوف تقوم الدراسة بتحليل دور المجتمع المدني العربي إزاء حل مشكلات المياه في المنطقة العربية، من خلال مستويين تحليليين:

أولهما: مستوى التحليل الكلي– القومي (الماكرو)، وذلك عبر تحليل دور "المجلس العربي للمياه"، في تناول قضايا المياه، بوصفه منظمة عربية مدنية غير ربحية وغير حكومية، تمارس دوراً قومياً على مستوى الوطن العربي ككل، ويتبنى سياسات مائية ذات صبغة كلية، ويمتد نشاطها ليشمل النظام الإقليمي العربي كله. وكذا تحليل دور "إمباورز (Empowers)"، وهو برنامج شراكة إقليمية تضم خمس

عشرة منظمة توافقت فيما بينها على تحسين قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى المياه على المدى الطويل.

وثانيهما: مستوى التحليل الجزئي– القطري (المايكرو)، حيث تعكف الدراسة على تحليل الدور الذي تقوم به بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشأن المائي في بعض البلدان العربية، ومن ثم، فهي تُعنى بالسياسات والاستراتيجيات المائية القطرية، التي تصدر عن فرادى الأقطار العربية، مثل: مصر، والأردن، ولبنان، وفلسطين؛ لكون تلك الحالات تمثل نماذج لدول عربية تعاني – عدا لبنان – مشكلات مائية، كما أنها شهدت تحركاً – بشكل أو بآخر – لمؤسسات المجتمع المدني، واستجابات غير حكومية فعلية للتصدي لمشكلات المياه خلال العقد الأخير.

وسوف تمتد الدراسة في الفترة من عام 1990 حتى 2009م؛ حيث شهدت هذه الفترة تزايد حدة مشكلات المياه عربياً، وبداية ظهور اختلالات مائية في الميزان المائي لعدد كبير من الدول في المنطقة العربية، مصحوباً بتزايد الطلب على المياه للأغراض التنموية، بالتزامن مع استمرار معدلات الزيادة السكانية العربية. كما ارتبطت تلك الفترة بتزايد حدة التغيرات المناخية والبيئية، وتحولات في الدورات الهيدرولوجية لسقوط الأمطار، إلى جانب تأثير ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض على معدلات تبخير المياه. كذلك، شهدت تلك الفترة تحولات عالمية تراجع بسببها دور الدولة، وتزايد التوجه نحو تطبيق مفهوم "الإدارة التشاركية للدولة والمجتمع"، من خلال طرح مفهوم "الحوكمة (Governance)"، التي مهدت لتزايد دور المجتمع المدني في التصدي لعدد من المشكلات المجتمعية غير التقليدية، ومنها مشكلات المياه.

ومن ثم، بدأت تتبلور في المنطقة العربية بعض الإرهاصات حول "دور جديد" للمجتمع المدني العربي في مواجهة مشكلات المياه، سواء على المستوى القومي، أو على المستوى القطري.

منهج الدراسة:

يعتمد منهج الدراسة على تقييم المقولات النظرية لمدخل "علاقة الدولة– المجتمع (State - Society Relations Approach)"، بوصفه أحد الأطر التحليلية النظرية ما بعد السلوكية لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وتفسيرها.

ينطلق منهج "علاقة الدولة – المجتمع" من تحليل الكيفية التي تمارس بها

الدولة في بعض الأحيان تأثيراً قوياً على مؤسسات المجتمع المدني، والجماعات. ويقوم المنهج بتحديد كل المنظمات الرسمية منها وغير الرسمية التي تمارس دوراً في العملية السياسية (Political Process)، وفي عملية السيطرة الاجتماعية (Social Control).

ويرى "جول ميجدال (Joel Migdal)" مؤسس هذا المنهج أنه يمكن معرفة تأثير الاتجاهات المجتمعية والمشاركة الجماهيرية على النخبة، وعلى السياسات، من خلال معرفة طبيعة مخرجات النظام السياسي.

ثم يقدم "ميجدال" نموذجاً رباعياً في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع وتفسيرها، يقوم على معيار القوة / الضعف في الدولة والمجتمع (Migdal, 1988) وذلك على النحو التالي:

الدولة / المجتمع	قوية	ضعيفة
قوي	(أ)	(ب)
ضعيف	(ج)	(د)

(أ) دولة قوية ومجتمع قوي. (ب) دولة ضعيفة ومجتمع قوي.
(ج) دولة قوية ومجتمع ضعيف. (د) دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف.

ويمكن توظيف المقولات النظرية لمنهج "علاقة الدولة– المجتمع" في بحث الدور المائي للمجتمع المدني العربي (قومياً وقطرياً) وتفسيره؛ حيث تندرج الدول العربية – بصفة عامة – ضمن التصنيف الثاني؛ فهي دول قوية في مواجهة المجتمع المدني والمشاركة الجماهيرية. ومن ثم، فهي تحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني، وتحول دون تحركها النشط، تخوفاً من أن يأتي تفعيل المجتمع المدني على حساب دور الدولة "المستفحل".

ولذلك، يقدم هذا المنهج تفسيراً واضحاً ومنطقياً للتحديات التي تواجه تفعيل دور المجتمع المدني العربي في حل مشكلات المياه، في ظل سطوة الدولة وسيطرتها في الأنظمة السياسية العربية على معظم أدوات الضبط الاجتماعي.

وتأسيساً على ما سبق، تتناول هذه الدراسة تحليل دور المجتمع

المدني العربي في التعاطي مع مشكلات المياه العربية عبر التطرق للنقاط التحليلية التالية:

– الإطار النظري – دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه، حوكمة المياه.

– الوضع المائي في الوطن العربي.

– دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه العربية على المستوى الكلي– القومي.

– دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه العربية على المستوى الجزئي – القطري.

– تحديات تفعيل دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه العربية.

أولاً – الإطار النظري – دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه، حوكمة المياه:

يعرف **مفهوم "المجتمع المدني (Civil Society)"** على نحو إجرائي بأنه: "شبكة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، وتهدف إلى تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، والدفاع عن هذه المصالح، والإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف، والإدارة السلمية للاختلافات والصراعات". وطبقاً لهذا التعريف، فإن المجتمع المدني يقوم على أربعة أركان رئيسة: (أماني قنديل، 1999؛ سعد الدين إبراهيم؛ 1991، كمال عبداللطيف؛ 1996):

أولها – الركن التنظيمي– المؤسسي: حيث يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات والتنظيمات، مثل: الأحزاب السياسية خارج السلطة، والجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية.

ثانيها – الفعل الإرادي الحر: إن مؤسسات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم وينضمون إليها طواعية.

ثالثها – الاستقلالية عن الدولة: بمعنى استقلاليتها في النواحي المالية والإدارية التنظيمية.

رابعها – إطار قيمي– أخلاقي: ويتضمن مجموعة من القيم التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات فيما بينها، أو في إدارة علاقاتها مع الدولة.

ويتحدد **مفهوم "الدور** (Role)" في مجموعة السلوكيات المتوقعة من شخص ما يحتل مركزاً معيناً في جماعة اجتماعية ما. والأدوار السياسية هي السلوكيات المتوقعة والمرتبطة بمناصب سياسية، مثل زعيم حزبي، أو ناخب، أو ثائر، أو معارض، وتتعلق بصنع قرارات سلوكية في المجتمع وتنفيذها. وتوقعات المجتمع هي التي تحدد إطار دور معين، وعادة ما تكون عامة جداً (وأحياناً غامضة ومتناقضة) إلى درجة أن تتاح لصاحب الدور اختيارات واسعة لسلوكياته. والسلوك الفعلي للقائم بالدور يسمى "تنفيذ الدور **(Role Enactment)**. (نيفين مسعد، 1994). ودراسة الأدوار وسلوكياتها أدت إلى ظهور جسد من المعرفة الفكرية تسمى "نظرية الدور"، تفيد في تحليل المحـــددات الاجتماعية للسلـوك السياسي (Mead, 1972).

دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه:

يشير خبراء المياه إلى احتمال تصاعد كوارث المياه في العقود القادمة كنتيجة للعوامل البيئية والتطورات السياسية، مثل تغير المناخ، وزيادة الكثافة السكانية العالمية، واتساع نطاق الصناعة وزيادة الرقعة الحضرية؛ مما يؤدي إلى تقليص مصادر المياه النقية. ويشير "**بيتر جليك** (Gleick, 1993)"، إلى أن إحدى القضايا الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، هي: "كيف سنوفي احتياجات عشرة بلايين أو اثني عشر بليوناً أو خمسة عشر بليوناً من الأشخاص فيما يحتاجون إليه من مياه للشرب وللزراعة في الوقت الذي فشلنا فيه في تلبية تلك الاحتياجات لعالم يتألف من خمسة بلايين من الأشخاص".

ومع تزايد الوعي بمدى خطورة مشكلات المياه، تزايدت المطالب بوجود إدارات فعالة. ويتفق الخبراء على أن قضية المياه تعد واحدة من القضايا المجتمعية التي تتطلب تعاملاً جماعياً. وطبقاً لهذا الاتجاه، فإن المياه – باعتبارها "مورداً عالمياً"، و"ميراثاً عاماً للبشرية جمعاء"– يجب أن تدار بأسلوب أكثر شمولية.

وقد أكد المعنى السابق الإعلان الصادر عن الاجتماع العام للمجتمع المدني الدولي، الذي انتهى إلى أن "المياه مشاع مقدس"، يجب أن تحرص الإنسانية على

حمايته والمحافظة عليه؛ حيث أشار المنتدى العالمي للشعوب، الذي عقد في "ناسريك" بجنوب إفريقيا في الفترة من 24 أغسطس–3 سبتمبر 2002 إلى أن المياه هي الحياة، بوصفها ضرورة اجتماعية واقتصادية وبيئية (International Civil Society, 2002).

في هذا السياق، يتفق المتخصصون، والمشتغلون في مجال إدارة المياه، والسياسيون على ضرورة إشراك المجتمع المدني في حل مشكلات المياه، باعتبارها قضية ذات بُعد عالمي؛ حيث تغيرت النظرة السائدة في السابق، التي تعتبر "المياه" سلعة قومية عامة، والمتحكم والمتصرف فيها هو الدولة الحاضنة لتلك المصادر، وأصبحت النظرة العالمية الحالية تركز على أن "المياه" واحدة من السلع العامة العالمية، التي يجب أن تقاس منافعها على مستوى الدول والشعوب والأجيال الأخرى، وهذا ما يدعو إلى إعادة تعريف "الجماعية"؛ حيث لم تعد الأنظار تتجه إلى دولة ما ولكن إلى البشرية بوجه عام.

ولعلَّ أبرز الأدلة الواضحة على محاولات إعادة تعريف مفهوم "الجماعية في إدارة المياه" هو الأهمية المتصاعدة للمنظمات غير الحكومية (Non Governmental Organizations)، ووجود تنظيمات عالمية تعمل على إدارة العديد من الأنهار والسواحل الإقليمية، كما أن هناك بعض المؤسسات المتعددة الجنسيات (Multi National Corporations) التي تعتبر مسؤولة عن إدارة مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. و"**أصبحت الجماعية في إدارة المياه**" تعني الإدارة التشاركية للموارد المائية أو ما يصطلح على تسميتها "حوكمة المياه"، التي تنهض على فلسفة تمكين المجتمع المدني من أداء دور فاعل في التعامل مع مشكلات المياه.

فقد أخذت الأدبيات الحديثة في مجال التنمية تركز على الدور التنموي للمجتمع المدني، ولاسيما في ظل تراجع دور الدولة. ومن ثم، بات واضحاً أن المجتمع المدني يؤدي دوراً فاعلاً في مختلف المجالات التنموية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية (Al Jayyousi, 2007).

وعلى الرغم من تعدد تعريفات مفهوم "الحوكمة"، فإنه يمتد فيما وراء مفهوم الحكومة ليشمل "كل المؤسسات والشبكات العاملة في المجال العام لتحقيق مصالح المجتمع"، (مصطفى السيد، 2006)، وهو ما يجعله مفهوماً أكثر مرونة

وتمثيلاً من خلال إتاحة المجال لمؤسسات من قبيل منظمات المجتمع المدني بجميع أنواعها (Kaufmann et al., 1999).

ونظراً لما تمثله قضايا المياه وإدارتها من أهمية، فإن عدداً من الدراسات أخذت تؤسس لتطبيق هذا المفهوم في الشأن المائي في ظل ما يعرف بـ "حوكمة المياه".

في هذا السياق، برز مفهوم "حوكمة المياه (Water Governance)"، منذ العقد الأخير من القرن المنصرم، وتزايدت أهميته منذ أن تبناه المنتدى العالمي الثاني للمياه الذي عقد في لاهاي بهولندا عام 2000، حينما اتفقت الأطراف المجتمعة على أن مشكلة المياه في العالم إنما هي مشكلة إدارة وليست مسألة ندرة.

وينصرف مفهوم "حوكمة المياه" إلى "العمليات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم – من خلالها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص – باتخاذ القرارات حول كيفية إدارة الموارد المائية واستخدامها وتطويرها بالطريقة المثلى (Brouma and Scoullous, 2008). وهي تشير إلى "مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بالمياه وطرق إدارتها" (Solanes, 2002).

ووفقاً للشراكة المائية للمياه، فإن "الحوكمة المائية تتعلق بمجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير الموارد المائية وإدارتها، وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية (Rogers and Hall, 2003). وبمعنى آخر، هي عملية إدارة الموارد المائية بطريقة تشاركية بين قطاعات ثلاثة: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ومن ثم، فإن منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية يُناط بها دورٌ فاعلٌ في إدارة الموارد المائية، وتحفيز المبادرات المحلية، والعمل كوسيط بين الدولة، والمجتمعات المحلية والريفية (Ramos, 2000).

وفي هذا الخصوص، تشير الأدبيات النظرية إلى أن دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه ينصرف إلى ثلاثة مجالات رئيسة؛ أولها: التصدي لتسعير المياه وخصخصتها، وثانيها: توسيع عملية صنع القرار وتكاملها فيما يتعلق ببناء السدود، وثالثها: العمل على منع الصراعات الدولية حول المياه. وعلى الرغم من تعاظم دور المجتمع المدني العالمي في التدخل والتأثير على عملية إدارة المياه في

تلك المجالات المذكورة، لا يزال المجتمع المدني العربي يعاني الضعف والهشاشة في التصدي لأي من تلك القضايا المائية (Dicke, 2007).

1 – دور المجتمع المدني في مقاومة خصخصة المياه:

لا ينكر أحد أن مياه الشرب في العالم النامي وفي كثير من المدن الشمالية مازالت في حاجة إلى استثمارات ضخمة وإدارة أفضل؛ حيث يعاني ما يقرب من 2,6 بليون شخص نقصاً في إمدادات الصرف الصحي المحسن، كما يعاني 1,1 بليون عدم كفاية مياه الشرب. لذا، ما زالت هناك حاجة ملحة لتقديم مجهودات ضخمة في مجال استثمارات المياه.

ونظراً لقلة موارد المياه وأنظمة الصرف الصحي، إضافة إلى موازين القوى عند وضع الموازنات، فإن الجدل الدائر حول عملية خصخصة المياه دائماً ما يبدأ بالحديث عن دور رؤوس الأموال والمؤسسات الدولية (مثل Bechtel, Biwater, Suez, Veolia) ومدى الدعم المُقدّم منهم.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن هناك استراتيجيات مضادة من قبل بعض جماعات راديكالية من المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة عملية الخصخصة، والتي تدافع عن وضعية الدولة باعتبارها المؤسسة الرئيسة التي تعمل على توزيع حصص مياه الشرب؛ إذ ترفض جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المنهج الاقتصادي الليبرالي القائل إن المياه سلعة اقتصادية، ويؤكدون أنها ذات قيمة اجتماعية، وضرورة إنسانية لاستمرار التنمية، انطلاقاً من اعتقاد منظمات المجتمع المدني أن الذين يقومون على مشروعات خصخصة المياه لا يهتمون بإمداد العامة بتلك المشروعات الخدمية، كما أن إمدادات المياه التي يقدمونها تكلف أموالاً طائلة.

في هذا السياق، شكلت تنظيمات المجتمع المدني العاملة في مجال المياه "منتدى مناهضة الخصخصة"؛ (Anti- Privatization Forum) (APF)، لمنع كل صور تسعير المياه في جنوب إفريقيا وأشكاله، ودعا ذلك المنتدى إلى وقف عمليات خصخصة المياه، كما طالبوا الحكومة – مجاناً ومن دون مقابل – بأن تقوم بإمداد كل مواطن بما يعادل 50 لتراً من المياه النقية يومياً (Simonson, 2003).

ومن النجاحات التي حققها المجتمع المدني في مجال مقاومة خصخصة مياه الشرب، أنه في مطلع عام 2006، أسقطت (Bechtel) – وهي إحدى شركات تسعير

المياه – دعواها القضائية للتعويض المادي ضد الشعب البوليفي. وقد جاءت انتخابات عام 2005 في بوليفيا بحكومة بوليفية مناهضة لليبرالية الجديدة لتعمل على تحسين نظام المياه في مقاطعة (Cochabamba) (Forero, 2005).

وعلى المنوال نفسه، فقد طردت مؤسسة (Suez) من مدينة "بوينس آيريس" في الأرجنتين؛ بسبب إصرارها على زيادة سعر المياه بصورة تتجاوز قدرة المستهلكين (Rogers, 2002). وفي عام 2006، قامت الحركة المناهضة بجنوب إفريقيا لسياسة خصخصة مياه الشرب برفع دعوى قضائية ضد الشركة في جوهانسبرج بسبب تجاوز الشركة للتشريعات الخاصة بحقوق المياه (Bond, 2007).

وفي المنطقة العربية، نجحت جهود تنظيمات المجتمع المدني في مصر خلال العقد الأخير في التصدي لمحاولات الحكومة لخصخصة مياه الشرب ورفع أسعارها، وحالت تلك الجهود دون صدور قانون ينص صراحة على مبدأ تسعير المياه، وحافظت تلك المنظمات المدنية المصرية على مبدأ "المساواة في الحصول على مياه الشرب"، وضمان توحيد سعر المياه في كل محافظات الجمهورية. (عبدالمولى إسماعيل، 2008).

كما تمكنت منظمات المجتمع المدني في المغرب من فرض العديد من القيود الرقابية على شركة "ليديك" – المتفرعة عن المجموعة الفرنسية (سويز)، التي تعتبر من الشركات العابرة للقوميات – لمنعها من زيادة سعر المياه، وذلك في نهاية عام 2008. (عبد اللطيف النكادي، 2008).

بيد أن منظمات المجتمع المدني في لبنان لم تستطع أن تحول دون تقدم الخطط والمساعي الحكومية الرامية إلى خصخصة المياه. (حبيب معلوف، 2008)، وبالمثل، لم تتمكن منظمات المجتمع المدني في الأردن من منع السياسات الحكومية المتعلقة بخصخصة المياه التي أسندتها الحكومة الأردنية إلى شركة "ليما" العالمية. (سرطاوي وعايش، 2008).

وفضلاً عن منع سياسة خصخصة المياه، يقوم المجتمع المدني بدور موازٍ من خلال تقديم بعض معدات تنقية المياه ومضخاتها وبعض الآلات المستخدمة لتجميع مياه الأمطار، ووحدات التخزين التي يستفاد بها في الري والزراعة. ويقوم على تقديم مثل هذه الخدمات بعض الهيئات الكبرى مثل منظمات المجتمع المدني العالمي. فعلى سبيل المثال تقوم بعض الشركات مثل (Emergence Energy) بإنشاء

محطات لتنقية مياه الشرب وفصلها عن المياه السوداء في الهند، وذلك عن طريق التبخير، كما قام القطاع غير الرسمي ببعض الابتكارات التي لا يمكن غض الطرف عنها بسهولة، فعلى سبيل المثال، تقوم شركات خاصة في موزمبيق بخدمة ما يقرب من 50% من المنازل بالقرب من العاصمة موبوتو، وذلك بتوصيل المياه عبر أنابيب الشرب (Wilson, 2007).

2 – دور المجتمع المدني في توسيع صنع القرار المتعلق ببناء السدود وتكامله:

أسهم المجتمع المدني العالمي بصورة إيجابية فيما يتعلق بالجدل الدائر حول إقامة السدود، كما عمل على تحسين القرارات المتخذة في هذا الشأن، مع العمل على تحسين عملية إنشاء تلك السدود.

فقد استطاع المجتمع المدني منذ فترة الخمسينيات، وخصوصاً في السبعينيات، حشد الجهود وتعبئة الآراء ضد إقامة السدود الضخمة على الأنهار، وهو ما ظهر بوضوح في دول عدة، مثل الولايات المتحدة، والسويد، وفرنسا، ومن الكتلة الشيوعية السابقة، والدول التي خلفت الاتحاد السوفييتي، ودول أوروبا الشرقية، إضافة إلى تشيلي، وأوغندا، ونيبال. وفي خلال الثمانينيات والتسعينيات، بدأت الهيئات والوكالات الحكومية في مراجعة القوانين المتعلقة بإقامة مثل هذه السدود وإصلاحها وذلك بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية.

وعلى الرغم من التأثيرات السلبية للسدود التركية التي يتم بناؤها ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول على الفرات ودجلة وروافدهما، وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض يتضمن إقامة 21 سداً، منها 17 سداً على الفرات، و4 سدود على دجلة، فقد اقتصر التحرك العربي على المساعي الرسمية الحكومية، ولم تتصدّ منظمات المجتمع المدني السورية والعراقية لتلك القضية المهمة. (حبيب عائب، 1996؛ عبد العزيز المنصور، 2000؛ عبد المالك التميمي، 1999).

وقد تعاهدت جماعات المجتمع المدني الأهلية مثل حركة "المتضررون من بناء السدود" في البرازيل، وحركة "حماية Narmada" على منع إقامة السدود والعمل على إصلاح قوانين البناء وتشريعاته. وقد قامت هاتان الحركتان بالتعاون مع بعض المؤيدين الأجانب مثل "حركة الخلاص الدولي والدفاع البيئي". وبالمنهج نفسه، ركزت جماعات المجتمع المدني في الدول المتقدمة – مثل جماعات شبكة

الأنهار الأوروبية أو نادي (Sierra)– على إيقاف بناء السدود والعمل على استعادة البيئة الطبيعية للأنهار.

ومما ساعد على تقوية عمل المجتمع المدني متعدد الجنسيات ذلك الدعم الذي تلقاه ومازال يتلقاه من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة. ولعلَّ تحول أفكار الدفاع عن البيئة إلى الشكل المؤسسي إنما هو في الواقع نتاج للنشاطات التي قام بها المجتمع المدني ودوره في رقابة الأنشطة الحكومية ومتابعتها؛ مما أسهم بصورة فعالة في تشكيل هذه الجماعات المتحالفة. كما تعد التغيرات غير المسبوقة في سياسات البنك الدولي فيما يتعلق بقضايا مثل إعادة التوطين، والسكان المحليين منذ مطلع الثمانينيات، تعد علامةً بارزةً على تلك الاتجاهات الحديثة.

وخلال الثمانينيات والتسعينيات، تواصلت عمليات دعم إقامة السدود الكبرى في إندونيسيا؛ حيث تمكنت المنظمات غير الحكومية من إحداث تغييرات وتعديلات طفيفة في مجال بناء السدود (Khagram, 2004).

وقامت "الهيئة العالمية للسدود" بمراجعة شاملة مستقلة – لأول مرة – لقائمة السدود الكبرى الرئيسة، إلا أن التقرير الصادر عنها لم يدن جميع عمليات بناء السدود الكبرى (WCD, 2000).

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة مقاومة بناء السدود الضخمة وانتقادها قد انتشرت بشكل واسع في أثناء الثمانينيات؛ فقد قامت المنتديات العالمية والمؤتمرات والاجتماعات التي ينظمها المهتمون بحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة بالضغط على الحكومات والمؤسسات المالية الدولية لحثها على مراجعة تلك المشروعات، ومعرفة أثرها من الناحية الاجتماعية والبيئية، وحاولوا تجنب تلك المشروعات العملاقة – قدر المستطاع – مع العمل على إيصال أصواتهم إلى أصحاب القرار لتوضيح الخسائر التي يتعرضون لها (Vainer, 2007).

وعلى الرغم من امتلاك المنظمات غير الحكومية (NGOs) للأدوات اللازمة لانخراطهم وتفاعلهم مع الحركات العالمية مثل اللغة والأدوات الرمزية والمرجعية الثقافية، فإنهم لا يملكون حق تمثيل الشعوب. ولذلك، تُطرح دائماً التساؤلات التالية: هل ستصبح حركات مثل "حركة إنقاذ نارمادا" في الهند، وحركة "المتضررون من بناء السدود في البرازيل"، و"مجلس الفقراء في تايلاند" – هل ستصبح أحد

العوامل المهمة والمؤثرة على المستوى العالمي؟، وهل سيكون في مقدورها التغلب على التحديات مثل: اللغة، والموارد وحشد الآراء لبناء تحالفات؟، وهل يستطيع هذا التحالف الصمود أمام الأساليب المتبناة من قبل صانعي القرار لتنفيذ مشروعاتهم؟. وعلى الرغم من أنه لا توجد إجابة محددة عن تلك التساؤلات، فإن المواقف التي تتخذها حركات – مثل المنتدى الاجتماعي العالمي، وحركة المزارعين العالمية، وغيرها – تجعلنا نعول على دور المجتمع المدني المائي (Vainer, 2007).

3 – دور المجتمع المدني في منع الصراعات الدولية حول المياه:

أسهم المجتمع المدني العالمي والقانون الدولي بصورة إيجابية في العمل على حل الصراعات والتوترات القائمة على الموارد المائية المشتركة.

ويوجد في عالمنا ما يقرب من 200 حوض نهري دولي، يعيش على ضفافه ما يقرب من 40% من سكان الكرة الأرضية. ولذلك، يحدث الصراع على هذه الموارد المائية؛ نظراً لأنها المصدر الرئيس للإمداد المائي. وهناك سجل ضخم من المعاهدات التاريخية والمعاصرة بين الدول للعمل على الانتفاع بتلك الموارد وحمايتها. وتغطي هذه المعاهدات والاتفاقيات معظم الأنهار الرئيسة في العالم، مثل نهر النيجر، ونهر الدانوب، ونهر الميكونج. كما تمتد تلك الاتفاقات إلى تنظيم بعض الأحواض المائية الجوفية، مثال ذلك حوض جنيف الجوفي المشترك بين سويسرا وفرنسا (Kooiman and Warner, 2000).

وترى إحدى الدراسات أن منظمات المجتمع المدني العالمي (Global Civil Society Organizations)، قد أسهمت بدورٍ كبيرٍ في صياغة القانون الدولي المنظم لحقوق المياه. وعلى الرغم من دور هذه المنظمات غير الرسمي، فإنها صاحبة الفضل في إيجاد حلول خلاقة لمشكلات نقص المياه، وذلك بالعمل على وضع المعاهدات التي تكفل الشراكة في مجال الموارد المائية. وتتمثل إسهامات هذه المنظمات في مجال إدارة الموارد المائية في عقد بعض الاتفاقات لإدارة بعض الأنهار، كما هو الحال في معاهدة نهر "ماهاكالي (Mahakali)" بين الهند ونيبال، التي تنص على إدارة الموارد المائية بين البلدين وتطويرها، كما هو الحال في معاهدة (Indus) بين الهند وباكستان، التي تنص على تقسيم المياه وليس المشاركة فيها (Murad, 2007).

وعلى الرغم من كل الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها "منظمات المجتمع

المدني العالمي" للعمل على الانتفاع الأمثل بالموارد المائية، فإن معظم المشكلات المائية – إن لم يكن أغلبها – مازالت دون حل؛ فالتزايد الخطير في تعداد السكان العالمي، إضافة إلى تغيرات المناخ تنذر بتزايد ندرة الموارد المائية، وهو ما سيلقي بظلاله القاتمة على استقرار الأوضاع السياسية في العالم، ويبدو هذا واضحاً في منطقة الشرق الأوسط التي قد تتصاعد فيها الصراعات بسبب الموارد المائية.

ولهذا، يشير العديد من المتخصصين إلى أن الموارد المائية يمكن أن تؤدي دور العامل الوسيط في الشرق الأوسط، فإما أن تؤجج الصراعات، وإما أن تعمل على إيجاد تعاون بين الأطراف المعنية (جويس ستار ودانييل ستول، 1995؛ حسن بكر، 2000؛ فتحي على حسين، 1997؛ Biswas, 1994; Hassan, 1992; Morris, 1991; Soffer, 1999).

إن الأدلة على دور المجتمع المدني العالمي في تطوير القانون الدولي للمياه عديدة، فعلى سبيل المثال نجد أن عمل بعض المنظمات مثل "رابطة القانون الدولي" يظهر الأثر الذي يمكن أن يحدثه المجتمع المدني العالمي في تطوير القانون الدولي بالاعتماد على آليات الأمم المتحدة لإيجاد تقسيم عادل للانتفاع بالموارد المائية. فحتى عام 1997، لم تكن هناك معاهدات مدونة عن حق الانتفاع بالمياه إلا معاهدة هلسنكي المدونة في عام 1966 (Khagram, 2007).

إن "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"، الصادرة عام 1997 التي تتناول قضية الانتفاع العادل والمنصف بالموارد المائية الدولية، لا تمثل نتاجاً للجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة فقط، بل تعتبر أيضاً ثمرة المجهودات المبذولة من قبل ممثلي الدول المختلفة، والعلماء، والمحامين، والمنظمات المدنية غير الحكومية، الذين سعوا لضمان الانتفاع العادل والمنصف بالموارد المائية للنهر الدولي، كما استهدفت الاتفاقية أيضاً وضع آليات تضمن فض المنازعات بين الدول حول المياه (Wallace and Wouters, 2006).

ويعكس ما سبق مدى المساهمة الفعالة التي قام بها المجتمع المدني في إيجاد حلول لبعض مشكلات المياه، سواء ما يتعلق بخصخصة المياه، أو بالمشاركة في عملية صنع القرار المتعلق ببناء السدود، أو طرح حلول سلمية فعالة لإنهاء

الصراعات حول موارد المياه في كثير من مناطق العالم عن طريق تطوير القانون الدولي للمياه وتفعيله.

وتبرهن تلك المجالات الثلاثة السابقة على أن مدى الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في حل مشكلات المياه إنما يعتمد على العناصر المتشابكة من حكوماتٍ، وهيئاتٍ دولية، وقانونٍ دولي، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، وغيرها.

وعلى الرغم من استحالة تقييم دور المجتمع المدني على حدة، فإن ما تناولته الدراسة فيما سبق، يعكس الدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف المتشابكة في إطار "الجماعية"، أو ما يُعرف بـ "حوكمة المياه" – السابق الإشارة إليها – في إيجاد حلول لمشكلات المياه (UNDP, 2004).

ثانياً – الوضع المائي في الوطن العربي:

على الرغم من أن الوطن العربي يضم عشر مساحة اليابسة، فإنه يصنف على أنه من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة؛ فلا يحتوي إلا على أقل من 1% فقط من كل الجريان السطحي للمياه، ونحو 2% من إجمالي الأمطار في العالم، حيث تقدر كمية المياه العذبة المتجددة المتاحة في المنطقة بنحو 474 كيلومتراً مكعباً في السنة، ومن المهم ملاحظة أن نصف الموارد المتجددة من المياه العذبة يوجد في السودان والعراق. (Gleick, 2002; United Nations, 2001).

وقد انعكس فقر الوطن العربي فيما يتعلق بمصادر المياه على تأمين القدر الكافي من المياه للفرد، الذي يجب ألا يقل عن ألف متر مكعب سنوياً وفقاً للمعدل العالمي؛ فوصل متوسط حصة الإنسان العربي في جل البلاد العربية إلى ما يقارب خمسمائة متر مكعب في العام، وقد بلغت أعداد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي (أقل من 1000م3 للفرد سنوياً) 19 دولة، منها 14 دولة تعاني شحاً حقيقياً في المياه؛ إذ لا تكفي المياه سد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولأن المنطقة العربية تقع جغرافياً ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة فإن 30% من أراضيها الصالحة للزراعة معرضة للتصحر بسبب نقص المياه. وقد وصل النقص في الموارد المائية إلى درجة أن شمال إفريقيا والشرق الأوسط، اللذين يعيش فيهما 5% من سكان العالم، أصبحا لا يملكان إلا 1% من موارد الكوكب المائية. ويمكن أن يتفاقم هذا النقص على المدى القصير، خاصة مع الزيادة الديموغرافية المرتفعة جداً (عبد الله العقالي، 1996).

وقد أكدت إحدى الدراسات أن استهلاك العالم العربي للمياه قد تضاعف خمس مرات خلال الخمسين عاماً الماضية، وينحصر الاستهلاك الحالي في مجالات الزراعة والصناعة والاستهلاك الآدمي. ويقدر الاستهلاك السنوي بنحو 230 مليار متر مكعب، منها 43 مليار م3 للاستهلاك الآدمي والصناعة، و187 مليار م3 في الزراعة (الأمم المتحدة، 2006).

وحذر عددٌ من الدراسات من مخاطر تواجه الأمن المائي العربي، وذلك للأسباب التالية:

– وجود منابع أهم مصادر المياه العربية المتمثلة في الأنهار الكبيرة في دول غير عربية، كما هو الحال في نهر النيل بمنابعه الإثيوبية والاستوائية، ونهر دجلة ونهر الفرات بمنابعهما، والفرات بمنابعه التركية، وأخيراً، كما هو الحال في نهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وهذا ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه، فضلاً عن أن هذا الوضع يجعل المياه وسيلة ضغط ضد الدول العربية في ظل الخلافات السياسية بين تلك الدول، أو عند تعارض المصالح فيما بينها. (منذر خدام، 2001).

– احتمال نشوء نزاعات إقليمية بين دول عربية تمر بها الأنهار نفسها؛ حيث يمر نهر النيل بمصر والسودان، ويشترك الأردن وسوريا ولبنان في نهر الأردن، كما تشارك سوريا العراق في نهر الفرات.

– الزيادة السكانية المطردة التي يقابلها تناقص في نصيب الفرد من المياه بسبب محدودية مواردها؛ حيث يشير إحصاء تقديري لتعداد السكان في العالم العربي عام 2030 إلى زيادة تقدر بثلاثة أمثال ما كان عليه عام 1990. (محمود خليل، 1998).

– العجز المستمر لمعظم الدول العربية في الطاقات الإنتاجية واللجوء للعالم الخارجي لسد النقص الغذائي المحلي، ومن ثم، يصبح التوسع الزراعي هو المخرج الوحيد، وهذا لن يتم إلا بحل مشكلات المياه.

– ضعف القدرة المالية لدى بعض الدول العربية للبحث عن حلول بديلة في مواجهة نقص المياه مقابل الزيادة السكانية المستمرة، وتأثير ذلك على اقتصاد البلاد وتنميتها وأمنها (جميل حمداوي، 2007).

وللدلالة على خطورة الوضع المائي العربي، أكد التقرير الاقتصادي العربي

الموحد الصادر عام 1997، أن نصيب الفرد العربي من المياه في تناقص مستمر، حيث كان يبلغ 1027م3 من المياه سنوياً عام 1996، ومن المتوقع أن يتناقص إلى نحو 464م3 سنوياً عام 2025، وأن يقل متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً في أكثر من 13 قطراً عربياً عن حد الفقر المائي في عام 2025 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997).

وقد حذرت إحدى الدراسات من إمكانيات قيام صراعات دولية بشأن المياه بين بعض الأقطار العربية ودول الجوار، سواء الأصيلة (تركيا وإثيوبيا) أو الدخيلة (إسرائيل) (سامر مخيمر وخالد حجازي، 1996). ومن ثم، كانت الدعوة إلى تبني دبلوماسية عربية فعالة بشأن مسألة المياه، وتوكيد فكرة أن الأمن المائي العربي جزء أصيل من الأمن القومي العربي (حسن العبد الله، 1992).

النمو السكاني وتزايد الطلب على المياه العذبة في المنطقة العربية:

يوضح تأمل الأدبيات المرتبطة بالمياه أن الاتجاهات السكانية تؤدي دوراً أساسياً في زيادة الطلب على المياه، ولذلك، من المهم فهم هذه الاتجاهات عند النظر في العوامل التي تدفع الطلب على المياه العذبة. ففي المنطقة العربية، كما في معظم أجزاء العالم النامي، أدى انخفاض الوفيات، خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين إلى نمو سكاني سريع.

فمع انخفاض معدلات الوفاة وبقاء الخصوبة مرتفعة نسبياً، ازداد عدد سكان البلدان العربية من 125 مليون نسمة في عام 1970 إلى أكثر من 280 مليون نسمة في عام 2000، أي بلغ أكثر من الضعف خلال 30 عاماً فقط، ومن المتوقع أن ينمو سكان البلدان العربية إلى أكثر من 200 مليون نسمة في السنوات الثلاثين المقبلة، ليبلغ عددهم قرابة 500 مليون نسمة في عام 2030. وينمو سكان المنطقة العربية حالياً بنسبة 2,7% سنوياً. وإذا استمرت معدلات النمو هذه، فإن حجم سكان هذه البلدان سيتضاعف في 26 سنة تقريباً (الأمم المتحدة، 2003، and Population Data Sheet (PRB), 2003).

وتستهلك الزراعة معظم المياه المستخدمة في المنطقة العربية؛ حيث إن 90% في المتوسط من المياه المستخدمة في المنطقة تذهب للاستخدام الزراعي، أما الـ 10% المتبقية فهي موزعة بالتساوي بين القطاعين الصناعي والمنزلي. وفي

الفترة بين 1965 و1997، تضاعفت تقريباً المساحة الإجمالية المروية في المنطقة، ويعود ذلك جزئياً إلى أن النمو السكاني زاد من الطلب على الغذاء (Gleick, 2000).

ويزداد الطلب على المياه في قطاعي الصناعة والخدمات مع توسعهما لتلبية طلب أعداد متزايدة من السكان، ويمثل الاستخدام المنزلي 25% أو أكثر من مجموع استخدام المياه في البحرين والجزائر وجزر القمر والكويت ولبنان. كما أن ارتفاع مستويات المعيشة والنزعة الاستهلاكية يؤديان إلى ارتفاع الطلب على المياه في قطاعات أخرى. (Koehn, 2001).

ومع توسع المناطق الحضرية، واستمرار الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، شهدت المدن – عموماً – نمواً أسرع من نمو سكان البلدان ككل، فقد ازداد عدد السكان المقيمين في المدن في المنطقة العربية من 50 مليون نسمة تقريباً في عام 1970 إلى 150 مليون نسمة في عام 2000، ويتوقع أن يتجاوز هذا النمو 300 مليون نسمة بحلول عام 2030. ويشعر العاملون في التنمية الحضرية بقلق متزايد إزاء سرعة نمو المدن، لصعوبة توفير ما يكفي من الخدمات بما في ذلك المياه المأمونة والمرافق الصحية، لعدد متزايد من السكان الحضر (United Nations, 2002).

ويعيش أكثر من نصف سكان المنطقة العربية حالياً في المدن؛ وأكثر من ثلاثة أرباع السكان في الأردن والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية يعيشون في المدن. ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان أكثر من الضعف بين عامي 2000 و2030؛ ويتوقع أن يعيش 65% من سكان المنطقة في المدن بحلول عام 2030، وبطبيعة الحال، تنعكس تلك التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على أنماط استهلاك المياه (Marcoux, 1996).

وهناك فجوات كبيرة بين حصول السكان الحضر والسكان الريفيين على المياه المأمونة في معظم الدول العربية؛ مما يشكل تحدياً كبيراً للحكومات. ففي سوريا – مثلاً – يحصل 94% من السكان الحضر على المياه المأمونة مقارنة بـ 64% في المناطق الريفية. وفي المغرب، يحصل 98% من المقيمين في المناطق الحضرية على المياه المأمونة مقارنة بـ 56% من المقيمين في المناطق الريفية. أما في العراق، فإن عدد السكان الحضر الذين يحصلون على المياه المأمونة يبلغ

ضعف عدد السكان الريفيين؛ إذ يحصل على المياه المأمونة 96% من السكان الحضر، و48% من سكان الريف. (الأمم المتحدة، UNICEF, 2003).

وقد حدد الخبراء معيار حاجة الفرد الأساسية من المياه للاستخدامات المنزلية، من شرب وطبخ وخدمات صحية واستحمام، عند 50 لتراً للفرد الواحد في اليوم، وحثوا المجتمع الدولي على الاعتراف بـ "الحاجة الأساسية من المياه" كمعيار يقاس على أساسه الحصول على المياه المأمونة. وبحسب تقرير مياه العالم 2002–2003، فإن متوسط الاستخدام المنزلي للمياه للفرد الواحد في الصومال وجيبوتي وعمان هو أقل من 50 لتراً للفرد الواحد في اليوم، ومن المهم ملاحظة أنه قد تكون هناك مجموعات في بلدان أخرى يقل استخدامها المنزلي للمياه عن هذا المستوى (Gleick, 2002).

فطبقاً لمؤشر "خط الفقر المائي"، كان هناك اثنا عشر بلداً عربياً تعاني ندرة في المياه في عام 2000، ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030، يكون السودان والعراق البلدين الوحيدين غير المصنفين ضمن البلدان التي تعاني ندرة في المياه أو مشكلة مياه. ومع مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة، تناقص نصيب الفرد من المياه عن 500م3 سنوياً في أحد عشر بلداً عربياً، هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية. ومع استمرار معدلات النمو السكاني، فإنه من المتوقع أن تنخفض إمدادات المياه العذبة المتجددة في البلدان العربية بحلول عام 2030 (الأمم المتحدة، 2003).

وفي هذا السياق، أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أن ندرة المياه لا تزال تمثل أحد تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية. بل صنفها التقرير ضمن التهديدات البيئية الأكثر خطورة وأهمية في المنطقة العربية. لذلك، يقترح التقرير إمكانية معالجة التحديات الخاصة بندرة المياه من خلال تبني سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية (Integrated Water Resources Management) (IWRM) عبر آليات إدارة العرض والطلب على المياه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

وإزاء هذا الوضع المائي المتردي في المنطقة العربية، ونظراً لكون المياه واحداً من أهم القطاعات المجتمعية المؤثرة على مختلف الأنشطة البشرية، ومن ثم، فهي

موضع اهتمام كل الأطراف المجتمعية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، فإنه من الضروري أن يتحرك المجتمع المدني العربي تحركاً حثيثاً للإسهام في حل مشكلات المياه العربية، وذلك إما من خلال أداء دورٍ ضاغطٍ على الحكومات العربية كي تلتزم بتوفير الحق في المياه لجميع المواطنين، وإما بممارسة دورٍ تنموي من خلال تخليق "رأس مال اجتماعي" أهلي (Social Capital) يوجه للإنفاق على القطاع المائي (Regional Forum, 2007).

ثالثاً – دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه العربية على المستوى الكلي–القومي:

1 – دور المجلس العربي للمياه :(Arab Water Council)

في إطار المؤتمر الإقليمي الثاني للمياه العربية بمدينة القاهرة بمصر خلال الفترة من 13 – 15 أبريل 2004، عُقِد الاجتماع التأسيسي للمجلس يوم 14 أبريل 2004، وصدر عنه بيان القاهرة بتاريخ 14 أبريل 2004 ليعلن إنشاء المجلس العربي للمياه، واختيار مصر مقراً مؤقتاً لسكرتارية المجلس. (المجلس العربي للمياه أ، 2005).

وقد عضدت كل الدول العربية ومؤسسات العون العربي تنفيذ أهداف الألفية للتنمية وتفعيلها، وعلى رأسها محاربة الفقر ودفع عجلة التنمية المستدامة، ودعم توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحي لمجتمع سليم خالٍ من الأمراض المعدية. وهذه الظروف المجتمعة تخلق فرصاً فريدة للشراكة الفعالة بين المؤسسات المجتمعية ممثلة في المجلس العربي للمياه، وغيره من مؤسسات المجتمع المدني (المجلس العربي للمياه أ، 2005).

وتتحدد **رسالة المجلس العربي للمياه (Mission)** في: "العمل من خلال رؤية مشتركة للإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمياه في الدول العربية".

أما **النطاق الجغرافي** الذي يمارس فيه المجلس نشاطه فيتمثل في كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (المجلس العربي للمياه، 2005).

وبالنظر إلى **دستور المجلس العربي للمياه**، نجد أن أهم **أهداف المجلس** هي (المجلس العربي للمياه أ، 2005):

1 – تفعيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق الأمن المائي والغذائي من خلال رؤية عربية مشتركة.

2 – دراسة قضايا المياه في الوطن العربي وإجراء تقييم دوري لها، وتقديم المشورة الفنية لتقريب وجهات النظر بين الدول العربية لتعميق التعاون والعمل المشترك ومساعدتها في إدارة الأزمات المائية.

3 – وضع رؤى مشتركة حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وخاصة في مجال الموارد المائية المشتركة، وتقديم المشورة الفنية بشأن النظم والتشريعات الخاصة باستخدام المياه واقتراح وصياغة السياسات الخاصة بحماية الموارد المائية من التلوث.

4 – نشر المعلومات وتيسير تبادل الخبرات، والتقنيات الحديثة ونتائج الأبحاث بين الدول العربية، مع العمل على توجيه البحث العلمي لما يخدم قضايا التنمية المائية في الوطن العربي.

5 – دراسة المبادرات والاتفاقيات الدولية المتصلة بالموارد المائية، والعمل على تنسيق المواقف العربية في مختلف المراحل، وبصفة خاصة في شأن التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.

وقد حددت المادة الثالثة من دستور المجلس **عدداً من الوسائل التي يعتمد عليها المجلس** في سبيل العمل على تحقيق أهدافه السالفة، وتشمل – على سبيل المثال وليس الحصر – ما يلي (المجلس العربي للمياه أ، 2005):

1 – إعداد وإصدار تقرير دوري عن "الوضع المائي العربي".

2 – إصدار مجلة علمية عن المياه في الوطن العربي، وإصدار نشرة دورية للتعريف بأوجه نشاط المجلس.

3 – إنشاء موقع على شبكة الإنترنت وتحديثه باستمرار وربطه بقاعدة بيانات للتشريعات المائية والمؤسسات والمراكز والجهات المعنية بالمياه في الدول العربية.

4 – تنظيم منتديات عربية للمياه، مع توفير الدعم لإجراء الدراسات المتخصصة في القضايا المائية التي تهم الوطن العربي.

5 – تضمين المقررات الدراسية، في مراحل التعليم المختلفة؛ ما يخدم قضايا المياه في العالم العربي.

في هذا الإطار، جاء توكيد المجلس العربي للمياه اعتبار المياه حقاً إنسانياً، والطلب إلى جميع الحكومات بضرورة السعي لإقرار الحق الإنساني في المياه في تشريعات، تمكّن من الحصول على هذه الحقوق بسهولة وبسعر مناسب (المجلس العربي للمياه، 2006).

وقد أكد المجلس ضرورة توفير 20 لتراً من المياه النظيفة يومياً كحد أدنى لكل مواطن عربي، وأن يكون ذلك دون تكلفة للفقراء الذين لا يستطيعون الدفع. ويجب وضع معايير واضحة لقياس مدى التقدم نحو الهدف، وتكون الحكومات الوطنية والمحلية والجهات المزوِّدة بالمياه خاضعة للمساءلة عن مدى التقدم الذي يتم إحرازه (المجلس العربي للمياه ج، 2005). وقد شدد المجلس على أن توفير الحق الإنساني في المياه يعد من التزامات الحكومات في المقام الأول، وذلك على الرغم من أن هناك دوراً تؤديه الجهات الخاصة المزوِّدة بالخدمة المائية (CEDARE, 2005).

وقد شارك المجلس العربي للمياه في المنتدى العالمي الرابع للمياه 2006 بالمكسيك، والخامس 2009 في تركيا، وشارك في جميع المناقشات المتعلقة بتفعيل حقوق الإنسان في المياه. وقد قدم المجلس عدداً من التوصيات في المنتدى العالمي الخامس للمياه مارس 2009، أهمها (Arab Water Council, 2009):

– زيادة الوعي بخطورة تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية، وزيادة التوجه التعاوني بين الدول المتشاطئة في أحواض الأنهار الدولية.

– تطوير استراتجيات وطنية فعالة لإدارة الموارد المائية، وتبني استراتيجيات لامركزية في إدارة المياه في كل بلد عربي على حدة، مع تشجيع عملية "التشارك" في إدارة المياه انطلاقاً من مبدأ "حوكمة المياه".

– دعم التواصل بين "أكاديمية المياه العربية (Arab Water Academy)" ومراكز البحوث والجامعات المائية، من جهة، وبينها وبين صانعي القرار المائي عربياً من جهة ثانية، واستمرار دعم السياسات الحكومية الموجهة صوب إصلاح القطاع المائي وتطويره في الأقطار العربية.

وكما هو واضح، فإن دورَ "المجلس العربي للمياه" لا يزال دوراً نمطياً وتقليدياً، ولا يتعدى مجرد إقرار التوصيات، وعقد الندوات، وتنظيم ورش العمل المائية، فضلاً عن أنه لا يمارس أيَّ دورٍ ضاغطٍ على الحكومات العربية لتصحيح الأوضاع المائية المتدهورة. (المجلس العربي للمياه، 2005 ب).

2 – دور "شراكة إمباورز (Empowers Partnership):

"إمباورز" هو مشروع إقليمي مدته أربع سنوات (2003–2007)، نُفذت أنشطتُه الاسترشادية في قرى مختارة في كل من الأردن ومصر وفلسطين. ومن خلال تطوير حوكمة محلية للمياه، سعى المشروع لتحسين فرص الوصول للمياه والحقوق المائية للفئات المجتمعية الأقل حظاً، وقد اتبع "إمباورز" طرقاً عديدة لتعميم مخرجات المشروعات الاسترشادية وكسب الدعم لأنظمة تحسين الحوكمة المحلية للمياه التي تؤدي للوصول إلى موارد المياه واستعمالها بإنصاف وفعالية واستدامة (فراس عبد الهادي وآخرون أ، 2007).

وتقوم منهجية "إمباورز" لتطوير الحوكمة المحلية للمياه على استخدام دورة إدارة تشاركية متضمنة في عملية تجمع المعنيين لتحليل المعلومات وتطوير رؤية مشتركة، والعمل معاً من أجل تحقيقها، وتعرف هذه العملية بـ "حوار المعنيين وعملهم التشاركي".

وقد تم اختيار القرى المشاركة في المشروع اعتماداً على ما تعانيه من نقص حاد في المياه و/أو بنية تحتية غير مؤهلة. وعلى الرغم من أنه كان لكل قرية رؤيتها الخاصة، فإن جميع هذه الرؤى قامت على المبدأ التالي: "**لجميع أفراد المجتمع الحق الثابت في الحصول على ما يحتاجونه من المياه، مع إيلاء عناية خاصة للفئات الأقل حظاً وللنساء**".

ولمتابعة رؤيتهم، قام مواطنو كل قرية بالاشتراك مع ممثلي السلطات المحلية بإجراء بحث يهدف لاستجلاء حقيقة الوضع المائي في مجتمعهم، مع التركيز على المشكلات التي تواجه مختلف الفئات المجتمعية في الوصول إلى الموارد المائية والاستفادة منها. ثم انخرط ممثلو جميع الفئات في القرية في حوار أفضى إلى تطوير استراتيجية للموارد المائية، غدت مرشداً لتحديد الأولويات والعمل القادم المطلوب منهم ومن مزوديهم بالخدمات.

وقد تم التوافق منذ البداية على أن التطبيق الناجح لمنهجية "إمباورز" يتطلب وجود تيسير جيد لعملية الحوار والعمل التوافقي بين المعنيين وبين عملية التخطيط التشاركي (فراس عبد الهادي وآخرون ب، 2007). وتعتمد منهجية "إمباورز" في تحسين حوكمة المياه على تفعيل المنهج التشاركي بين مختلف مستخدمي المياه

والمنتفعين بها، وبما يعزز الاتصال والحوار بين المعنيين في تخطيط الموارد المائية وإدارتها. (باتريك مورياتي وآخرون، 2007).

وقد استهدف "إمباورز" تنفيذ عدد من المشروعات الاسترشادية في ست قرى من محافظة "البلقاء" في المجتمع الأردني، كما نفذ مشروعات استرشادية في مجتمعات محلية في محافظة "جنين" من الضفة الغربية بفلسطين، فضلاً عن استهداف عدد من المشروعات الاسترشادية القائمة على استخدام الأساليب والأدوات المراعية لاحتياجات الفقراء في محافظة بني سويف المصرية. (فراس عبدالهادي وآخرون أ، 2007).

وقد قامت القرى المشاركة في مشروع "إمباورز" في المحافظات المستهدفة (بني سويف في مصر، البلقاء في الأردن، جنين في فلسطين) بتطوير رؤاها واستراتيجياتها المتعلقة بإدارة المياه، وألزمت كل منها نفسها إنشاء نظام لإدارة المعلومات المائية من شأنه تحسين فعالية الإدارة والتخطيط مستقبلاً. وقد انخرط عدد كبير من موظفي هذه المحافظات في أنشطة "إمباورز"؛ مما عزز إدراكهم بضرورة المشاركة في تخطيط المياه وإدارتها، كما أدى إلى إيجاد فهم مشترك من قبل المواطنين المحليين للقضايا المائية (Empowers, 2007).

وقد نجح "إمباورز" في تطوير عملية مؤسسية وتنفيذها لزيادة التواصل والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالموارد المائية على مستوى المجتمعات المحلية التي شملها المشروع، فضلاً عن أنه أسهم في إقامة جسور من التواصل والحوار بين المعنيين من مواطني المجتمعات المحلية ومسؤولي المؤسسات الحكومية؛ بما يجسد المعنى الحقيقي للحوكمة المائية، ناهيك عن أن مشروعات "إمباورز" قدمت تحليلاً عميقاً لأسباب عدم قدرة مواطني بعض المجتمعات على المطالبة بحقوقهم المائية (فراس عبدالهادي وآخرون ب، 2007).

رابعاً – دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه العربية على المستوى الجزئي–القطري:

1 – المجتمع المدني ومشكلات المياه في مصر:

وصلت مصر إلى مرحلة تفرض فيها كمية المياه محددات على نموها الاقتصادي؛ فحصة الفرد من المياه تنخفض باستمرار، حيث تقدر الحصة الحالية بأقل من 800 م3/ الفرد/ العام، وهو رقم – بحسب المعايير الدولية – يوازي

"حد الفقر المائي" لأية دولة (Ramadan, 2005)، ويمكن لهذا الرقم أن ينحدر إلى 500 م3/الفرد/ العام بحلول عام 2025؛ مما يشير إلى "ندرة في المياه" في مصر. أما نوعية المياه، فإن المعطيات تشير إلى وجود هبوط سريع في نوعية المياه السطحية والجوفية (عبد الرحمن صلاح، 1998؛ Ministry of Foreign Affairs, 1998).

وتشير الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2007 عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن نسبة السكان المتمتعين بالحصول المستدام على خدمات الصرف الصحي المحسن لم تتجاوز 70% من إجمالي السكان بحسب تقديرات عام 2004، وأن نسب السكان المتمتعين بالحصول المستدام على مصدر مياه محسنة، قد بلغ 98% من إجمالي السكان بتقديرات العام المذكور نفسه (United Nations, 2006).

وفي هذا الخصوص، فقد أشار أحد التقريرات الصادرة عن "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" – بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني– إلى عدد من الحقائق التي تدلل – بالأرقام والإحصاءات – على تفاقم حالة أزمة مياه الشرب في مصر، التي تتفاقم يوماً بعد الآخر. **(تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان).**

واتساقاً مع ما جاء في التقرير المذكور، جاءت تحذيرات "د. محمود أبو زيد" – وزير الري المصري السابق – من أن مصر قد تواجه مشكلة عوز حقيقي للمياه بحلول عام 2015، ضمن مشكلة عامة من المتوقع أن تهدد 66 دولة على مستوى العالم بحلول هذا التاريخ، في ظل ازدياد الاحتياجات المائية وثبات كمية المياه المتاحة (محمود أبو زيد، 1998).

ونتيجة لهذا الوضع المائي المأزوم، وكرد فعل لتفاقم أزمة مياه الشرب، واستمرار حالة العجز الحكومي عن توفير متطلبات مياه الشرب لعددٍ ليس بقليل من المدن والقرى المصرية، فقد عبر القطاع الأهلي – ممثلاً في جموع من الجماهير المصرية المحرومة من الحق في المياه، وبعض منظمات المجتمع المدني المعنية بهذا الأمر– عن حالة السخط من خلال تحركٍ واحتجاجٍ جماهيريٍّ واسع النطاق شمل العديدَ من محافظات الجمهورية، وكان بمنزلة "ثورة ضد العطش"، وقد وصفتها وسائل الإعلام المختلفة بأنها: "ثورة العطاشى"، أو "ثورة العطشى"، أو "انتفاضة العطش". وامتدت انتفاضة "العطشى" إلى العاصمة التي تضم أحياء تعاني العطش وندرة المياه، وليست أفضل حالاً من المناطق غير الحضرية.

احتجاجات مياه الشرب في مصر ودور المجتمع المدني:

شهدت مصر منذ النصف الثاني لعام 2007 حتى يناير من عام 2008 موجة احتجاجات حول غياب الحقوق الأساسية فيما يتعلق بمياه الشرب، وصلت إلى ما يقرب من 40 احتجاجاً؛ الأمر الذي يشير إلى أن احتجاجات العطش أو "انتفاضات العطش" – كما يطلق عليها البعض – قد بدأت تشكل مساراً جديداً لحركة اجتماعية تترافق مع احتجاجات المصريين للحصول على رغيف الخبز (عبدالمولى إسماعيل، 2008).

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها مصر هذا الزخم من الحركات الاحتجاجية الخاصة بمياه الشرب، وقد أخذت حركة الاحتجاجات والتظاهرات في التصاعد، وصلت إلى ما يقرب من أربعين تظاهراً واحتجاجاً في مدن مصر وقراها، خلال فترة تزيد قليلاً على ستة أشهر (من يونيو 2007 حتى يناير 2008). ولعل ما يميز تلك الاحتجاجات انتشارها في ربوع العديد من مدن مصر وقراها سواء في صعيدها أو في شمالها، بخاصة محافظة كفر الشيخ، إضافة إلى ما تتسم به تلك الحركات الاحتجاجية من استمرارية؛ حيث نجد أنه منذ انطلاق شرارة تلك الاحتجاجات التي تجلت بداياتها في يونيو 2007 حتى منتصف 2008، لم تتوقف الحركة الاحتجاجية (عماد عجوة، 2007).

وقد اتسمت تلك الحركات الاحتجاجية الخاصة بمياه الشرب، بتنوع أشكال المقاومة، التي راوحت بين استخدام العنف من ناحية، واللجوء إلى الأشكال السلمية من ناحية أخرى (حمدي الحسيني، 2007).

فيما يتعلق باستخدام العنف كإحدى الصور الاحتجاجية، فقد تجلى ذلك في قطع أحد الطرق الساحلية بمدينة "البرلس" بمحافظة كفر الشيخ الواقعة بشمال مصر، التي تعد من أكثر المحافظات عطشاً؛ حيث قام المتظاهرون بقطع الطريق الساحلي الدولي بالمحافظة، وذلك في شهر يوليو 2007، وقد جاءت تلك التظاهرة على خلفية السياسة الجديدة للشركة القابضة لمياه الشرب بمحافظة كفر الشيخ، الرامية إلى استعادة التكاليف وتحقيق معدلات ربحية.

ويمكن القول بصفة عامة إن استخدام العنف كأحد الأشكال الخاصة بمقاومة العطش في مصر، لا يعد ملمحاً رئيساً في سياق دراسة الحركة الاحتجاجية الخاصة بمياه الشرب، حيث لا تزيد تلك النوعية من الاحتجاجات عن أربع حالات ضمن سياق تلك الحركة الاحتجاجية.

أما المقاومة السلمية لظاهرة العطش، فقد كانت السمة الرئيسة للحركات المدنية، التي تنوعت بين الاعتصام، والإضرابات، واستخدام آلية الشكاوى في مخاطبة المسؤولين. وقد بلغت جملة التظاهرات في الفترة المذكورة 36 احتجاجاً بين تظاهرة واعتصام، ورفعت فيها لافتات كُتِبَ عليها: "نحن عطشى في بلد النيل (Ismail, 2008).

ويرى المراقبون والمحللون أن السبب الرئيس وراء تصاعد الحركات الاحتجاجية، هو ظهور البوادر التي تشير إلى توجه الدولة نحو خصخصة مياه الشرب، والاتجاه نحو اعتماد مبدأ استعادة تكلفة مياه الشرب. وقد بدا هذا التوجه من جانب الحكومة من خلال بعض الدراسات التي أجرتها المجالس القومية المتخصصة، التي تحث على إسناد خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي في عدد من محافظات مصر ومقاطعاتها إلى شركات القطاع الخاص، وأن يكون لكل شركة الاستقلالية في رسم السياسات الاقتصادية التي تغطي تكاليف التشغيل والصيانة وتحقيق أرباح مناسبة. (National Council for Services and Social Development, 1997)، كما أوصت الدراسة نفسها بضرورة تعديل سعر المتر المكعب من المياه بحسب إمكانات كل محافظة (المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، 1997).

وقد قوبلت تلك التوصيات الصادرة عن دراسات "المجالس القومية المتخصصة" بموجة احتجاجات مجتمعية عمت عدداً كبيراً من القوى والمدن المصرية. وتمثلت المطالب الأساسية لتلك الاحتجاجات بإقرار مبدأ "توفير مياه الشرب بالتساوي لجميع المواطنين".

وقد بدا دورُ المجتمعِ المدني وتنظيماتِه هامشياً في تلك الحركات الاحتجاجية، على الرغم من وجود الملايين في مصر ممن يعانون نقصاً في خدمة إمدادات مياه الشرب النقية، وخدمات الصرف الصحي المحسن.

وفي سياق تلك الأحداث، أصدرت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" – بوصفها أحد تنظيمات المجتمع المدني– يوم الخميس 2007/8/16 تقريرها النوعي عن الحق في مياه نظيفة بعنوان "ثورة العطاشى على ضفاف نهر النيل"، الذي يأتي في إطار اهتمامات المنظمة بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. ويتناول التقرير أبعاد مشكلة المياه ومخاطرها، وما تسببه من أضرار بشرية هائلة، كما

يتضمن التقرير حالات نموذجية وشهادات حية لمواطنين، تعرضوا لانتهاكات في حقهم في الحصول على الخدمات والمرافق الخاصة بالماء.

وفي نهاية التقرير، تطالب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الحكومة المصرية بجملة من التوصيات، أهمها:

أ – إعادة النظر في التشريعات والسياسات المائية لضمان انسجامها مع الالتزامات الناشئة عن الحق في الماء، الواردة في المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر.

ب – اتخاذ خطوات على أساس غير تمييزي، لدرء المخاطر الصحية الناجمة عن كون المياه غير مأمونة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإيصال المياه الصالحة للشرب وإمدادها إلى جميع المواطنين مع مراعاة الأفراد من محدودي الدخل والفئات المهمشة والفقيرة، وبأسعار في متناول الجميع (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان).

بيد أن التحرك السريع والموسع للاحتجاجات الجماهيرية وبعض تنظيمات المجتمع المدني إزاء مشكلة عوز المياه في عدد من المناطق والأقاليم المصرية قد أدى إلى استجابة حكومية فورية، ربما بهدف احتواء الموقف والحؤول دون استمرار تصعيده، وسعياً لمنع انتشار تظاهرات المياه من مدينة لأخرى.

وهكذا، أدى تحرك بعض الجماهير وعدد من مؤسسات المجتمع المدني المصري إزاء مشكلة المياه إلى ممارسة "دورٍ ضاغطٍ" على الحكومة المصرية، أسفر عن استجابات حكومية لتلبية احتياجات المواطنين في القطاع المائي.

وفضلاً عن "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" والدور الذي أدته – بوصفها منظمة مدنية غير حكومية – في حل المشكلات المائية في مصر ومعالجتها، فإنه يجدر التنويه بأن هناك عدداً من تنظيمات المجتمع المدني المصري العاملة في مجال البيئة والمياه، خاصة في مجال التوعية المائية وترشيد استهلاك المياه، وحمايتها من التلوث، حيث يبلغ عددها أكثر من 250 منظمة أهلية، يتعاون بعضها مع المنظمات الوطنية والدولية على حد سواء بقصد الحصول على الدعم المالي للمحافظة على المياه (Klawitter, and Quazzaz, 2004).

ويمكن رصد أبرز منظمات المجتمع المدني المصري النشطة في مجال حل المشكلات المائية فيما يلي:

1 – "**برنامج المجتمع الوطني لحملة المياه**": أحد تنظيمات المجتمع المدني المائية في مصر، نفذ من قبل "المكتب العربي للشباب والبيئة" خلال الفترة من 1994 إلى 1997، ويهدف إلى حماية مياه الشرب في ثلاث محافظات، هي: القاهرة، والإسماعيلية، والسويس. وقد برهن هذا البرنامج على نجاحه من خلال رفع إدراك المواطنين لمفهوم حماية مياه الشرب (كارن عساف وآخرون، 2004).

2 – "**الشراكة المائية المصرية**": واحدة من أهم وأبرز منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المياه، وينصب اهتمامها على البعد التوعوي الخاص بنشر الوعي والثقافة بالقضايا ذات الصلة بالمياه، فضلاً عن أنها تقوم بتنظيم الندوات والمؤتمرات التي تناقش مختلف القضايا المائية، وطرحها للحوار المجتمعي الفعال. (مجلة الشراكة المائية المصرية، مارس 2002).

3 – "**جمعية حماية الموارد المائية**": تهدف إلى تنفيذ مشروعات في مجالات صيانة مسار نهر النيل وفروعه وتطويره وتنظيفه، وكذلك قنوات الري والمصارف. (كارن عساف وآخرون، 2004).

4 – "**الجمعية المصرية للمياه والطاقة**": هي إحدى المؤسسات غير الحكومية المهمة التي تهتم بالشأن المائي المصري، وتقوم بالعديد من الأنشطة العلمية والتكنولوجية، وتنفيذ برامج خدمة المجتمع في مجالات المياه والبيئة، كما تعقد أيضاً الندوات والمؤتمرات العلمية، وورش العمل المتخصصة، ودورات التدريب، والبحث العلمي، والاستشارات الفنية والهندسية؛ وذلك لدفع عجلة التنمية وتطوير المجتمع المدني.

وخلاصة القول – فيما يتصل بدور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه في مصر –: إنه لا توجد حركات مدنية أو تنظيمات مجتمع مدني فعالة تدافع عن حقوق المواطنين في الحصول على مياه نقية، إضافة إلى غياب وجود أشكال تنظيمية يمكنها مساعدة المواطنين لحل تلك المشكلات المائية، بالإضافة إلى أن أغلب الجهود تتسم بالطابع العفوي أحياناً، والفردي في أحيانٍ أخرى.

في الوقت ذاته، لا توجد منظمات مدنية ذات تواصل قوي مع جمهور المستفيدين من مياه الشرب، أو حتى الفئات غير القادرة على الوصول لخدمات مياه الشرب. وفي الغالب، يتسم طابع هذه الجمعيات – مثل جمعيات حماية المستهلك– بالطابع التوعوي، دون التصدي الفعلي لأية انتهاكات يعانيها المستفيدون من

خدمات شركات مياه الشرب أو غيرهم من فئات، ليس بمقدورها الوصول لمياه الشرب، إضافة إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لمنظمات المجتمع المدني في التعامل مع مشكلة مياه الشرب.

في هذا السياق، وضح من التحليل أن تنظيمات المجتمع المدني المصري العاملة في مجال المياه لا تؤدي دوراً مؤثراً وضاغطاً في مواجهة قصور الحكومة في التعامل مع مشكلات قطاع المياه، أو لحثها على توفير الخدمات المائية، وإنما يقتصر دور تلك التنظيمات الأهلية – مثل جمعية حماية المستهلك – على التوعية الجماهيرية بأهمية المياه ومحوريتها، وذلك من خلال تبني حزمة من برامج التوعية المائية التي تهدف إلى إعادة توجيه الأبعاد الثقافية والاجتماعية لمنظومة القيم المصرية في تعاملها مع المياه بشكل عام، ومياه النيل على وجه الخصوص.

ومن ثم، يقتصر دور المجتمع المدني المصري في حل مشكلات المياه، على ممارسة الحد الأدنى من النشاط؛ فهو لا يؤدي دوراً ضاغطاً على الحكومة لتغيير سياساتها المائية أو تعديلها، كما أنه لا يؤدي دوراً تنموياً في قطاع مياه الشرب، سواء من خلال المشاركة في تخطيط السياسات والاستراتيجيات المائية وصنعها، أو المشاركة في تنفيذها، أو مراقبتها وتقويمها، وإنما يقف دور المجتمع المدني في هذا الشأن عند مجرد التوعية والإرشاد المائي (Ismail, 2008).

ونتيجة لما سبق، انتهى تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 2008، إلى توكيد ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه في مصر من خلال تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني على تعبئة الموارد وإدارة نظم التمويل على مستوى المجتمع، وتشجيع مساهمات المجتمع في تصميم التقنيات الملائمة، وكذا تدريب المجتمع المدني المائي على الأدوار الجديدة في إطار مبدأ "الإدارة المتكاملة للموارد المائية"، وفلسفة "حوكمة المياه" (حبيبة واصف، 2008؛ عماد عدلي، 2008).

2 – المجتمع المدني ومشكلات المياه في الأردن:

تشكل ندرة المياه القيد الطبيعي الوحيد الأكثر أهمية للتطور والنمو الاقتصاديين في الأردن، فقد أدت الزيادة المطردة في السكان إلى تزايد الطلب الأردني على موارد المياه؛ حيث يزداد السكان بمعدل سنوي مرتفع جداً وهو 3,6% (Allan, 1996).

وبسبب الخصائص الطوبوغرافية المتغيرة للأردن، فإن توزيع المياه يختلف

بشكل كبير بحسب الموقع؛ حيث تراوح كمية الأمطار بين 600 ملم في الشمال الغربي وأقل من 200 ملم في الصحراء الشرقية والجنوبية، التي تشكل 91% من المساحة السطحية (لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الأوسط، 2003).

ولذلك، يعاني الأردن نقصاً مزمناً في موارد المياه بسبب التوزيع الطبيعي للمياه وسقوط الأمطار، كما أسهم عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بإضافة مزيد من الضغط، وفي نمو سكاني غير طبيعي، سببه تدفق اللاجئين من عدة حروب شرق أوسطية (مغفور الحسان، 1999).

بيد أن هذه التحديات، دفعت الأردن في وقت مبكر إلى إدراك الحاجة إلى سياسات مائية ملائمة منذ الستينيات. ومازالت هذه البداية المبكرة، مكون قوة رئيساً لتطوير السياسات المائية المستقبلية، بالعمل منذ البداية على إدارة مستمرة وفعالة لمواردها (محمد سرطاوي وأفنان عايش، 2008).

وإزاء هذا الوضع المائي غير الملائم، قامت "تعاونية النساء" – بوصفها أحد تنظيمات المجتمع المدني الأردني– بدعم من "برنامج صندوق التيسير البيئي الدولي للمنح الصغيرة بـ "مبادرة من أجل أمان مياه المنازل"، حيث تعاني المجتمعات الريفية الأردنية أكثر من غيرها عدم وجود المياه، وهي في تحدٍّ يومي لتأمين المياه النظيفة والصرف الصحي للمنازل والمزارع والأعمال الحرة الصغيرة، وتعتبر جهود إدارة المياه التي تقوم بها التجمعات السكنية ذات أولوية كبيرة في السياسات المائية الأردنية؛ حيث تنتشر الخبرات على مستوى التجمعات السكنية للتوعية بالاستعمال الأكفأ للمياه.

وفي هذا الصدد، رصدت واحدة من هذه المبادرات التي تقوم بها التجمعات في قرية "راكين"، جنوب الأردن؛ حيث تتلقى قرية "راكين" المياه بوساطة الأنابيب مرة كل أسبوعين لست ساعات فقط، وهي لا تلبي الحاجات الأساسية للسكان، لذلك، يتوجب شراء المياه بثمن مرتفع عن طريق الصهاريج أو منتوجات المياه في الزجاجات. ونظراً لعدم وجود خزانات للتخزين، فإنه بمقدور المنازل تخزين جميع المياه التي تحضرها الصهاريج، مع أن على العائلات دفع ثمن الكمية بأكملها.

وبطبيعة الحال، تتحمل النساء – كما في كل التجمعات الريفية الأردنية – مسؤولية الإدارة المنزلية، مع اعتماد أساسي على تجميع المياه واستعمالها، وتعتمد

معظم المنازل في المنطقة على ما تجنيه بنفسها من محصول لسد حاجاتها من الطعام الأساسي، ويشكل توافر مصادر المياه المقوم المهم للأمن الغذائي.

في هذا السياق، برز دور المجتمع المدني؛ فقد تمكنت "تعاونية النساء" في مجتمع "راكين" – بوصفها منظمة غير حكومية، وبدعم من برنامج صندوق التيسير البيئي الدولي للمنح الصغيرة – من التقدم بنظام القروض في القرية من أجل مساعدة النساء ببناء خزانات تجميع مياه من أجل جمع مياه الأمطار للاستعمالات الزراعية. وقد أسهمت تلك المبادرة في تقديم مورد دائم من المياه العذبة للمنازل، وللري، أسهمت في تدعيم الأمن الغذائي، وتقديم مثال حي على قدرة التجمعات المحلية غير الحكومية على تأمين حقوقهم المائية من خلال ردّات فعل تشاركية وخلَّاقة (باتر وردم، 2004).

ويعمل العديد من المنظمات غير الحكومية في مجال المياه في الأردن، بالإضافة إلى منظمة "تعاونية النساء" المذكورة، مثل:

1 – "**جمعية البيئة الأردنية**": أسست في عام 1988، وتقوم بأنشطة متعددة للحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وتهدف إلى تقديم التدريب، وإجراء الأبحاث لنشر الوعي البيئي والمائي لكل مستويات المجتمع. وقد قامت تلك الجمعية بجهد ملموس في مجال تغيير الاتجاهات، وتعديل السلوكيات عبر رفع مستوى الوعي المائي من خلال مشروع "التوعية المائية"، الذي نفذته في عقد التسعينيات بالتعاون مع وزارة المياه الأردنية (عيدة المطلق، 2009).

2 – "**جمعية الغوص البيئي الملكية الأردنية**": تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي للحياة المائية من الاستغلال البيئي بسبب النمو الصناعي والتجاري والحضري غير المراقب، وتنفذ عدة برامج للتوعية في العقبة.

3 – "**الجمعية الأردنية لمراقبة التصحر وتطوير البادية**": تهدف إلى مكافحة التصحر في الأردن، وذلك بإجراء الأبحاث الضرورية لمعرفة أسبابه وسبل الحد منه، وإجراء الدراسات الموحدة والأبحاث العلمية حول كل ما يتعلق ببيئة البادية (كارن عساف وآخرون، 2004؛ Human Right News, 2005,).

4 – "**الجمعية الملكية للحفاظ على الطبيعة**": تهدف إلى المحافظة على الحياة البرية وتحسين بيئاتها، وتعتبر هذه الجمعية المنظمة الرائدة في حماية التنوع البيولوجي، وإدارة المحميات المائية.

5 – "**جمعية أصدقاء الأرض**": تمارس نشاطها بوصفها إحدى المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى تعزيز فهم أفضل للبيئة، وتقوم بتدريب الطلبة في مراقبة المياه السطحية في الأردن.

وبصفة عامة، تتسم تنظيمات المجتمع المدني المهمومة بالمياه في الأردن بالضعف الشديد والهشاشة، وافتقادها أي دور ضاغط على الحكومة، وكذا افتقارها إلى الدور التنموي؛ حيث لم تستطع تلك المنظمات المجتمعية مقاومة سياسات الحكومة الأردنية نحو خصخصة المياه وإسنادها إلى شركة "ليما" التي قامت برفع أسعار المياه، واقتصر دورُ تلك المنظمات غير الحكومية على مجالات الترشيد والتوعية المائية والبيئية. (محمد سرطاوي وأفنان عايش، 2008)

3 – المجتمع المدني ومشكلات المياه في لبنان:

تتمتع لبنان بوفرة في مواردها المائية، حيث تتألف البلاد من منطقتين هيدرولوجيتين رئيستين:

– حوض المياه المتوسط (أو الساحلي) بمساحة نحو 5,500كم^2: ويمد 12 نهراً سنوية من المنحدرات الغربية لسلاسل الجبال، تتدفق من الشرق إلى الغرب وتصب في البحر.

– حوض المياه الداخلي، بمساحة 4,700كم^2: وهي مصدر أنهر الليطاني، والعاصي والحاصباني/ الوزاني.

يتدفق في لبنان 13 نهراً من الشرق باتجاه الغرب–عدا نهر العاصي– من منابعها من مرتفعات جبل لبنان باتجاه البحر الأبيض المتوسط، ولهذه الأنهر معدل طول يقل عن 60كم، وتصنف عدد من جداول المياه على أنها أنهار طوال السنة، في حين تعتبر باقي الجداول موسمية (منذر خدام، 2001؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، 1975).

وعلى الرغم من الوفرة النسبية في الموارد المائية في لبنان من الناحية الكمية، فإن الكثير من السياسيين اللبنانيين يصرحون بأن لبنان هو البلد الأسوأ في المنطقة من حيث إدارة مواردها المائية، وذلك بسبب عدم وجود سياسات إدارية فعَّالة، يضاف إليها الاستهلاك المتزايد نتيجة للزيادة السكانية، وللأغراض الزراعية، وتطور الصناعة الذي أدى إلى استغلال غير مراقب للموارد الجوفية والسطحية.

وتشير المصادر إلى أن 79% فقط من مجموع المنازل اللبنانية لها حرية

الوصول إلى المياه من خلال الشبكة العامة بفروقات مهمة ضمن المناطق تراوح بين 68% في الشمال و 88% في بيروت، وذلك على الرغم من التحسن المهم في التزويد اعتباراً من عام 1991، خاصة في المناطق الريفية، فإنه لا تزال كثيرٌ من القرى في المناطق البعيدة لا تملك حرية الوصول إلى مياه الشرب، وتعتمد على شراء الماء من موارد المياه الجوفية. كما تشير الإحصائيات إلى أن نحو 16% من البيوت لها حرية الوصول إلى شبكة خاصة أو عامة، بالإضافة إلى بئر ارتوازية، بينما 5% من البيوت لا يوجد لديها حرية الوصول إلى أي مصدر للمياه، وأن هؤلاء يشترون المياه عادة من موردين خاصين. علاوةً على أن نحو 10% من البيوت لديها مستوى رضا منخفض لحاجتها الأساسية من المياه، بينما الاحتياجات لـ 74% لديها رضا متوسط (علي درويش، 2004).

وفي هذا الخصوص، يشير أحد التقريرات (METAP, 2000) إلى أن لبنان مازال لا يملك قاعدة بيانات تتعلق بجودة المياه، وأن 60% –70% من موارد المياه اللبنانية ملوثة، فضلاً عن أن منشآت معالجة المجاري في لبنان لا تتجاوز اثنتين، تقوم بالمعالجة البدائية لأقل من 10% من السكان. وعلى الرغم من إقامة منشآت لمعالجة مياه المجاري على مستوى القرية بمساعدة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)، فإن المشكلة لا تزال بعيدة عن الحل، وحالات تلوث موارد مياه الشرب من مياه المجاري يعلم عنها في عدة مناسبات من دون أي تحسن في الأفق؛ حيث إن نحو 35 مليون م^2 من مخلفات المصانع مازال يتخلص منها في البقاع والبحر الأبيض المتوسط.

أما بالنسبة للوصول إلى مياه الشرب، فإن الأرقام تشير إلى مشكلة أكبر؛ حيث تشير المعطيات إلى أن 60% من المنازل تتلقى مياهاً غير معقمة من خلال الشبكة العامة، في حين يتلقى 13% مياهاً معقمة، مقارنة بـ 10% يستعملون مياه الينابيع، و5% يستهلكون مياهاً معبأة أو مياهاً معدنية. وبالنظر إلى درجة الرضا بما يتعلق بمياه الشرب، نجد أن نحو 21% و61% من المنازل في لبنان تصنف كمنخفض جداً ومتوسط، على التوالي (علي درويش، 2004).

سياسياً، كانت حكومة لبنان – ومازالت – ملتزمة تاريخياً بمبدأ "الحق في المياه"، وهو أحد التزامات ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أدخلته لبنان عام 1976. أما من الناحية الفعلية، فإنه حتى عام 1975، لم يكن لدى

جزء كبير من لبنان إمكانية الوصول المباشر إلى المياه المنزلية ومياه الشرب على مستوى المنازل. وخلال فترة الحرب بين عامي 1975و1990، خربت البنية التحتية الموجودة إما عرضياً وإما عمداً من قبل الفرقاء المختلفين، وحينما أعيد بناء الشبكة بعد الحرب بجميع مكوناتها، كانت من دون خطة واضحة، آخذين بعين الاعتبار المصالح السياسية المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن النسيج الاجتماعي المعقد – إلى درجة متطرفة – يخلق رؤى مختلفة إلى حد ما حول حقوق الإنسان، حيث تؤدي السياسة – بأبعادها المختلفة وتوازناتها الطائفية في المجتمع اللبناني– دوراً محورياً في التأثير على سياسات المياه، وكذا على تنفيذ تلك السياسات. فقد لوحظ أن الطائفية تنعكس في قطاع المياه من خلال توزيع القيادات في سلطات المياه بين أشخاص يمثلون مختلف الطوائف.

وتؤثر المعوقات التي تواجه قطاع المياه في لبنان على كمية المياه ونوعيتها، ويمكن إجمال أبرز التحديات أمام قطاع المياه اللبناني في خمسة تحديات، هي: السياسية، والفنية، والمالية، والقانونية والمؤسساتية، والطبيعية (Klawitter and Hadeel, 2004).

وهكذا، يمكن القول إنه على الرغم من حالة الوفرة في الموارد المائية اللبنانية، فإن قطاع المياه اللبناني لا يزال يواجه العديد من العقبات والمشكلات التي تحتاج إلى معالجة بتوجيه شامل، يجمع التكنولوجيا العملية مع الدعم السياسي والاجتماعي لتجنب النقص في المياه مستقبلاً.

ومن هنا، كان لابد من دورٍ للتوجهات المجتمعية غير الحكومية في حل مشكلات المياه. ولعله من الجدير بالذكر أن هناك عدداً قليلاً من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تتعامل مع مسألة المياه في لبنان. وتهتم تلك التنظيمات المدنية بتركيب شبكات مياه الشرب الثانوية والرئيسة وقنوات الري في المناطق النائية، بيد أنها تعمل من خلال مركزها الكائن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتلقى تمويلاً من هيئة المعونة الأمريكية (USAID) لتنفيذ مشروعات تتعلق بتزويد مياه الشرب ومياه الري ومعالجة مياه المجاري، راوحت دورة تلك المشروعات بين ثلاث سنوات وخمس سنوات، وقد أغلق بعض تلك المشروعات. (علي درويش، 2004)، وأهم تلك التنظيمات:

– **جمعية جهاد البناء:** وقد كانت منشغلة بشكل رئيس خلال الحرب في توفير مياه الشرب للمنازل من خلال الآبار وغيرها من الخدمات الرئيسة مثل تجميع النفايات، ثم انشغلت لاحقاً بالتنمية الزراعية والريفية بما فيها الري.

– **الحركة الاجتماعية:** وهي تمارس النشاطات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك إجراء الدراسات الاستكشافية حول المياه في ضواحي بيروت، وقد كان هذا النشاط جزءاً من حملة تفعيل الشباب، حيث قام بعض المتطوعين من شباب مع "الحركة الاجتماعية" بإجراء مسح حول حرية الوصول والحاجة للمياه في أحد ضواحي لبنان.

– **كاريتاس لبنان** (UNDP, 2008).

وصفوة القول فيما يتعلق بدور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه في لبنان، إنه على الرغم من التغييرات الإيجابية في توجه التنظيمات والجماعات المدنية للأمور البيئية، فإنه لا تزال هناك فجوة في التوجه لحرية الوصول للمياه من مفهوم الحق الإنساني، فقليلٌ جداً من المنظمات غير الحكومية تعاملت مع أمور المياه من منظور متكامل يعتمد على حقوق الإنسان، فالمناقشات التي تتعامل مع جودة مياه الشرب والري هي موسمية وعادة ما تفتقر إلى الديمومة والزخم والالتزام.

من ناحية أخرى، ركزت المنظمات غير الحكومية البيئية أكثر على أولويات أخرى مثل إدارة النفايات الصلبة ومياه المجاري، والخصخصة والوصول العام للمياه، وفيما يتعلق بالخصخصة، فإن النقاش العام حول الموضوع لم يصل إلى قطاع المياه ومازال يتركز على قطاعات أخرى مثل الكهرباء والاتصالات.

أما المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تُعنى بقضايا المياه، فهي تميل إلى تقديم خدمات للتأكد من وصول المياه إلى المناطق والمنازل المهمشة، ولم يتطور دور تلك المنظمات إلى ممارسة "ضغط" حقيقي على الحكومة اللبنانية في شأن ضمان توفير الحق في المياه المأمونة وأنظمة الصرف الصحي لجميع المواطنين.

4 – المجتمع المدني ومشكلات المياه في فلسطين:

لا تتجلى بوضوح المشكلات المتعلقة بإدارة المياه في أي مكان في العالم بقدر ما تتجلى في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث يعاني الفلسطينيون أحد

أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويسهم في حدوث هذه الندرة كل من مدى التوافر الفعلي والإدارة السياسية للمياه المشتركة.

فعلى مستوى استخدام الفرد، لا يتسنى لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة الحصول إلا على 320م^3 من المياه سنوياً؛ وهو ما يمثل أقل معدلات توافر المياه في العالم، علاوةً على أن ذلك يعد أدنى من حد الندرة الكاملة، فضلاً عن عدم المساواة في توزيع المياه من مستودعات المياه الجوفية المشتركة مع إسرائيل، وهو ما يعكس علاقات قوى غير متناظرة في إدارة المياه، وهذا ما يمثل جزءاً من المشكلة. وفي ظل النمو السكاني المتسارع، يصبح توافر المياه المتناقص قيداً شديداً على الزراعة والاستخدام البشري (Feitelson, 2002).

تنعكس المشاركة غير المتساوية على حالات واضحة من التضارب في استخدام المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فعلى الرغم من أن عدد السكان الإسرائيليين لا يبلغ ضعف عدد السكان الفلسطينيين، إلا أن إجمالي استهلاكهم من المياه يبلغ سبعة أضعاف استهلاك الفلسطينيين؛ وفي الضفة الغربية، يصل متوسط استخدام الفرد من المستوطنين الإسرائيليين من المياه إلى ما يقارب تسعة أضعاف ما يستخدمه الفرد الفلسطيني (Elmusa, 2008).

علاوة على ما سبق، لا يتمتع الفلسطينيون بحقوق ثابتة في مياه نهر الأردن، الذي يمثل المصدر الأساسي للمياه السطحية؛ مما يعني أن أغلب متطلبات الأراضي الفلسطينية من المياه يلبى من مستودعات المياه الجوفية، ولا شك أن للقوانين التي تنظم استخراج المياه من هذه المستودعات تأثيراً بالغاً فيما يتعلق بالحصول على المياه.

توضح إدارة مستودعات المياه الجوفية الغربية والساحلية أصل المشكلة؛ حيث يعد المستودع الغربي للمياه الجوفية – وهو جزء من حوض نهر الأردن – بمنزلة المصدر الوحيد والأكثر أهمية للمياه المتجددة للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعاد تغذية ما يقرب من ثلاثة أرباع طبقات المياه الجوفية لهذا المستودع في الضفة الغربية، كما أنها تتدفق من الضفة الغربية نحو ساحل إسرائيل، وأغلب هذه المياه لا تُستخدم من قبل الفلسطينيين. ويرجع أحد الأسباب إلى قيام ممثلي

إسرائيل في اللجنة المشتركة للمياه بتنظيم وتقنين صارم لعدد الآبار التي يديرها الفلسطينيون وعمقها، في حين تطبق قوانين أقل صرامة على المستوطنين الإسرائيليين؛ مما يتيح لهم إمكانية حفر آبار أكثر عمقاً. ونظراً لوقوع 13% فقط من إجمالي عدد الآبار في الضفة الغربية، يقوم المستوطنون الإسرائيليون باستخراج نحو 53% من إجمالي المياه الجوفية. أما المياه التي لا تستخدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتتدفق في آخر الأمر إلى الأراضي الإسرائيلية، وتستخرج من الآبار الموجودة في الجانب الإسرائيلي (Phillips et al., 2004).

وتشير المصادر إلى أن إسرائيل تسيطر في الوقت الراهن على نحو 85% من المياه الجوفية المتوافرة للشعب الفلسطيني، علاوة على أنها تنكر على الفلسطينيين حقهم في مياه نهر الأردن ووديان غزة، وقد أدت هذه السياسة الإسرائيلية إلى حدوث أزمة مياه حادة في فلسطين بشكل عام، ومحافظات قطاع غزة بشكل خاص (عبد الرحمن التميمي، 2009).

ثمة مشكلات مشابهة تتعلق بالمياه في الحوض الساحلي؛ إذ لا تكاد تصل هذه المياه إلى قطاع غزة نظراً لارتفاع معدلات الاستخراج لدى الجانب الإسرائيلي. والنتيجة المترتبة على ذلك هي تجاوز معدلات الاستخراج من مستودعات المياه الجوفية الضحلة في قطاع غزة لمعدلات إعادة التغذية؛ مما يؤدي بدوره إلى تزايد نسبة الملوحة في الموارد المائية (Weinthal et al., 2005).

وبالإضافة إلى ما سبق، تحول القيود المفروضة على الحصول على المياه دون تحقيق التنمية الزراعية في فلسطين. وعلى الرغم من أن هذا القطاع يمثل حصة متقلصة من الاقتصاد الفلسطيني – تُقدر بنحو 15% من الدخل والعمالة في عام 2002– فإنه يمثل عاملاً حيوياً لسبل المعيشة لدى بعض السكان الأشد فقراً. ويتسم الري بقدر من التخلف في الوقت الحالي؛ حيث لا تتم تغطية إلا أقل من ثلث المنطقة الصالحة للزراعة من جراء نقص المياه.

يترتب على تخلف الموارد المائية اعتمادُ عددٍ كبيرٍ من الفلسطينيين على إمدادات المياه الواردة من الشركات الإسرائيلية؛ وهو ما يعد مصدراً للتعرض للضرر نظراً لانقطاع الإمدادات بصورة متكررة في أثناء فترات التوتر.

علاوة على ما سبق، فإن بناء الجدار العازل المثير للجدل يُنذر بتفاقم مشكلة انعدام الأمن المائي؛ إذ نجم عن بناء هذا الجدار فقدان بعض الآبار الفلسطينية وفصل المزارعين عن حقولهم، ولا سيما في المناطق المروية بماء المطر وعالية الإنتاجية حول محافظات: بيت لحم، وجنين، ونابلس، وقلقيلية، ورام الله، وطولكرم (Rinat, 2005).

تقف الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على نحوٍ معاكسٍ للترتيبات الأكثر تعاونية، التي برزت في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، تعاونت إسرائيل والأردن، منذ اتفاق السلام في عام 1994، في بناء مرافق لتخزين المياه في بحيرة طبرية؛ الأمر الذي أدى إلى تحسين تقسيم المياه للمزارعين الأردنيين. وعلى صعيد آخر، نجح مركز أبحاث الشرق الأوسط للتحلية، الكائن في مسقط بعُمان، في دعم البحوث متعددة الأطراف للتوصل إلى أساليب فعالة لإزالة ملوحة المياه لأكثر من عقد من الزمان (Middle East Desalination Research Center- MEDRC, 2005).

يتقيد الأمن المائي في العلاقات بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة – ربما أكثر من أي مكانٍ آخر– بالمشكلات الأوسع نطاقاً من الصراع ودواعي الأمن الوطني؛ ذلك أن المياه تعد رمزاً قوياً لنظام الترابط الهيدرولوجي الأوسع نطاقاً الذي يربط بين جميع الأطراف، ولا شك أن إدارة ذلك الترابط لدعم المساواة من شأنه أن يحقق الكثير للأمن البشري.

ويعتبر قطاع المياه في فلسطين من أهم القطاعات التنموية، وهو أيضاً محل جدلٍ سياسي واقتصادي واجتماعي. وبمطالعة هذا القطاع على المستوى المحلي، نجد أن المعنيين به – سواء من الشركاء أو الفرقاء – هم: سلطة المياه الفلسطينية، ووزارات وسلطات المياه المناطقية والمحلية ومؤسساتها العامة، والبلديات، والمجالس القروية، والمنظمات غير الحكومية، والصناعات، والمزارعون، والأفراد الذين يعملون في تحليل مشكلات المياه والبيئة وتقييمها (Hiba, 2006).

ويترتب على كل ما سبق تراجع حالة "حقوق الإنسان في المياه" في فلسطين، كماً ونوعاً، وفقاً للجدول التالي:

جدول (1)
حقوق المياه في الأراضي الفلسطينية بحسب تقييم معايير الأمم المتحدة

المعايير	الإحصاءات المتوافرة (الوضع الحالي)	تعليقات
توافر تزويد مياه كافية ومستمرة	42,3% من المواقع لديها تزويد مياه مستمر، 19,2% جزئي. 26,3% من المنازل لديها آبار في الضفة الغربية	40% من المواقع المزودة تعاني نقصاً في المياه. 22% من السكان غير مزودين بمياه بالأنابيب.
جودة المياه	الضفة الغربية: نوعية جيدة 89,9% قطاع غزة: نوعية جيدة 28,7%	نوعية غير آمنة وغير مقبولة للمياه في قطاع غزة. هناك أيضاً احتمالية لتلوث التربة والمياه الجوفية من الكيماويات الزراعية والنشاطات الصناعية والتخلص غير الصحيح من المياه العادمة والنفايات الصلبة.
الوصول إلى المياه: منشآت وخدمات المياه		
الوصول الفيزيائي	55% من المواقع في الضفة الغربية مزودة بمياه عن طريق الأنابيب – 88% من السكان. 95% من المواقع في قطاع غزة مزودة بمياه عن طريق الأنابيب.	معظم المناطق الحضرية لديها توريد مياه بالأنابيب، على الرغم من أنها ليست دائماً معولاً عليها ومستمرة. ليس بمقدور الكثير من القرى أن تتصل بشبكة مياه الأنابيب لعدم التمكن من الوصول إلى موارد مائية.

المصدر: كارن عساف، 2004.

وينتظم تحت لواء المجتمع المدني في فلسطين نوعان من المؤسسات: القوى والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية. والأخيرة يمكن أن تُصنَّف بحسب طبيعتها إلى: الجمعيات الخيرية التعاونية، والمنظمات الجماهيرية، والمنظمات التنموية، والمراكز البحثية، ومؤسسات الإعلام وحقوق الإنسان، ومؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة، كذلك، يمكن تقسيم المنظمات الأهلية – وفقاً لطبيعة عملها إلى: منظمات عاملة في مجال زيادة وعي المواطنين والدفاع عن حقوقهم، ومنظمات عاملة في مجال الرفاه الاجتماعي، وبعضها يعمل في مجال المصالح الاقتصادية، وأخرى تعمل في المجال السياسي...، وهكذا. (محمد فهمي الشلالدة، 2002).

وعلى الرغم من القيود الهيكلية، والسياسية، والقانونية، والإدارية – التنظيمية، واللوجيستية المفروضة على المجتمع المدني الفلسطيني، فإن هناك عدداً من المنظمات غير الحكومية – الوطنية والدولية – التي تُعنى بالشأن المائي في فلسطين. وعلى الرغم من صعوبة وضع تلك الهيئات والمؤسسات في سلة واحدة، على خلفية أن أجندتها وطبيعة مشروعاتها تختلف وتتنوع من مشروعات بنية تحتية، إلى مشروعات مائية زراعية، إلى تقديم الدعم الفني وبناء القدرات، فإنه يمكن تسجيل ملحوظة أساسية، وهي أن وجود تلك التنظيمات على أرض الواقع لا يعني بالضرورة فاعلية الدور الذي تقوم به تلك التنظيمات المدنية في حل المشكلات المائية الفلسطينية (Palestinian NGO Net work, 2005).

ونذكر من تلك المنظمات غير الحكومية:

1 – "**مؤسسة الأبحاث التطبيقية**" **(أريج)**: أسست عام 1996، وتهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، واعتماد الشعب الفلسطيني على ذاته من خلال سيطرة أكبر على موارده الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2 – "**مركز العمل التنموي**"**معاً**": ويقوم بالتركيز على نشاطات تنموية للاكتفاء الذاتي منذ نشأته في عام 1989، ولكنه وسع صلاحياته ليشمل مبادرات لتعزيز المؤسسات الفلسطينية التي تطور قطاع الري والزراعة، خاصة مصادر المياه الزراعية.

3 – "**اتحاد لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية**": ويهدف إلى تحقيق التنمية البيئية الشاملة، وتطوير موارد المياه المتوافرة واستعمالها بأفضل الطرق. (Brown, 2003).

4 – "**مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين**": أسست عام 1998، وتهدف إلى تنمية الموارد المائية والبيئية وحمايتها، وضمان الوصول العام إلى مصادر مياه مناسبة وصرف صحي آمن، خاصة في المناطق الريفية. كما تقوم "المجموعة" بإعادة تأهيل وتطوير للموارد المائية التقليدية والصرف الصحي للريف والتجمعات الصغيرة، وتجميع مياه المطر، وتعزيز الوعي المائي.

5 – "**المعهد العالمي العربي للأبحاث ونقل التكنولوجيا**" **(أسير)**: أسس عام 1981، وانشغل في أبحاث المياه منذ البداية عن طريق دراسة الآبار في غور الأردن لمصلحة مركز التوثيق والأبحاث في جامعة "بيرزيت"، كما يقوم "أسير" بدراسة

مصادر المياه وإدارتها في المنطقة، وعلاقتها بالأمن المائي، والأمن الغذائي، والتحلية، وإعادة استعمال المياه وطرق الزراعة، وتفسير التحاليل الكيميائية لمعطيات المياه.

6 – "**مركز دراسة الأرض**": ويعمل بشكل رئيس حول قضايا الأرض، كما يهتم بدراسة البيئة، وقد أصدر دراسة بعنوان: "مخزون مصادر التربة في الضفة الغربية وقطاع غزة".

7 – "**وحدة الأبحاث البيئية للمياه والتربة**": أسست عام 1988، وتتبع جامعة بيت لحم، وتستجيب بطريقة فعالة لطلبات عدد كبير من السلطات البلدية في تقديم المعلومات حول أمور جودة المياه. (كارن عساف، 2004).

وبالنظر إلى دور المنظمات المدنية غير الحكومية في حل مشكلات المياه الفلسطينية، نجد أنه نتيجة لظروف الاحتلال الإسرائيلي، يواجه المجتمع المدني في فلسطين العديد من التحديات والعقبات؛ مما يؤثر بشدة على دور منظمات المجتمع المدني وأدائها وعملها، فضلاً عن مشكلات التمويل والإدارة الداخلية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشكل عام، والعاملة في مجالات البيئة والمياه بوجه خاص؛ إذ هي تفتقر إلى الكفاءة بسبب هامشية الدور الذي يقوم به مجالسها، بالإضافة إلى أن معظم موظفيها لا يشاركون في صنع القرار.

خامساً – تحديات تفعيل دور المجتمع المدني في حل مشكلات المياه العربية:

استناداً إلى منهج "علاقات الدولة– المجتمع"، وبحكم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، يمكن القول إن "الدولة التسلطية" في الأنظمة العربية قد نجحت في السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني العربية. فعلى حد تعبير "نزيه الأيوبي": "قسمت الانقلابات العسكرية الوطن العربي إلى معسكرين من الأنظمة: يعتمد الأول في بقائه على رأس المال السياسي، حيث يدور المجتمع حول مفاهيم مثل القومية والراديكالية والثورة، أما الثاني فيعتمد في بقائه على علاقات القربى والعشيرة، ولكن قبل كل شيء على رأس المال والثروة" (Ayubi, 1995: 101).

لقد أكدت الخبرة التاريخية في مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الحالة العربية تفوقاً كاسحاً لصالح الدولة في جدلية المسموح/الممنوع؛ حيث أفرزت الدولة في الأنظمة العربية – على مر الزمن – قواعد مؤسسية للتسلط على

مؤسسات المجتمع المدني، وأصبحت تسيطر على المجتمع المدني بالإرهاب تارة، وقوة الاقتصاد الريعي تارة أخرى، وبهما تارة ثالثة (أماني قنديل، 1994؛ شهيدة الباز، 1997؛ عزمي بشارة، 1998؛ Norton, 1996).

وفضلاً عن طغيان الدولة في الأنظمة العربية على مؤسسات المجتمع المدني، تواجه الأخيرة عدداً من العقبات، يمكن تقسيمها إلى فئتين؛ الأولى: العقبات الخارجية، وهي تلك النابعة من البيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدني. والثانية: العقبات الداخلية، وهي تلك التحديات الناشئة من داخل المنظمات ذاتها. وذلك على التفصيل التالي:

1 – العقبات الخارجية التي تواجه منظمات المجتمع المدني العربي:

أ – **عسكرة مشكلات الشرق الأوسط:** حيث أصبح هناك حالة من انعدام الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم، بات انعدام الأمن وعدم الاستقرار الاجتماعي هو النتيجة المشتركة. وتُعزى العسكرة بالدرجة الأولى إلى الاحتلال الأجنبي، وانتهاك القوانين والأعراف الدولية. فقد انتهكت إسرائيل في صراعها مع العرب العديد من قرارات الأمم المتحدة منذ عقود، ولا يزال المجتمعُ الدولي غيرَ قادرٍ على وضع حد لهذا الصراع، وفي الآونة الأخيرة، سقطت العراق تحت الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003، ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، وأخيراً وليس آخراً، الحرب الإسرائيلية على غزة 2008/2009. علاوة على ذلك، فإن ما يسمى "الحرب على الإرهاب" التي تتبناها الولايات المتحدة، تؤدي إلى زيادة وتيرة التطرف والعنف وحدّتهما بدلاً من تحقيق الاستقرار والتسامح. وتتجلى مشكلات العسكرة أيضاً في مختلف الصراعات الداخلية التي يشهدها أكثر من بلد عربي، كما هو الحال في السودان، واليمن، ولبنان، والجزائر، والانقسام الفلسطيني، والصحراء الغربية، ناهيك عن تصاعد الحركات الإسلامية الراديكالية. هذه التوترات تضاف – بطبيعة الحال – إلى جميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرقل عمل مؤسسات المجتمع المدني العربية (Salamon and Sokolowski, 2004).

ب – **السياق السياسي؛ الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية جذرية:** فمعظم الأنظمة العربية غير ديمقراطيه، ويغلب على الخصائص الرئيسة التي تشكل السياق السياسي الإقليمي في المنطقة عدم وجود مؤسسات عامة فعالة، وضعف النظم القضائية، وغياب سيادة القانون في معظم البلدان العربية، وخضوع منظمات

المجتمع المدني لقيود شديدة، فضلاً عن الانتهاكات المتكررة للدساتير. (الطاهر لبيب، 1992).

ولا تزال الحريات العامة في معظم الدول العربية مقيدة، وهناك قدرٌ ضئيلٌ من حريةِ التعبير، ومستوى محدود من الشفافية والمساءلة والمحاسبة، ناهيك عما يعتري الانتخابات من هناتٍ كثيرة. ومن شأن هذه الممارسات المناهضة للديمقراطية أن تقوِّض العملَ الأهلي، وتحُد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني العربية وفاعليتها (محمد عابد الجابري، 1993).

وليست العلاقة بين السياق السياسي وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني مقصورة على التأثير الأحادي الذي تحدثه طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته ومدى ما يتيحه من هامش حرية حركة للمجتمع المدني فحسب، بل إن العلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل؛ بمعنى أنه بقدر ما يتأثر المجتمع المدني بديمقراطية النظام السياسي، فإن الأول يؤثر – ولا شك – تأثيراً ملحوظاً في مسيرة التحول الديمقراطي. وبذلك تصبح العلاقة ديناميكية، وعضوية، وذات تأثير متبادل بين درجة ديمقراطية النظام من ناحية، ومدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات غير الحكومية ونشاطها من ناحية ثانية (علي الصاوي، 1993). وفي هذا الصدد، يؤكد أحد الباحثين العرب أن: "استبداد الدولة العربية الحديثة يخترق المجتمع المدني ويقوض فاعليته" (خلدون النقيب، 1991: 21).

ج – السياق الاجتماعي والاقتصادي؛ تدني مؤشرات التنمية البشرية: تزداد فعالية المجتمع المدني ونشاطه كلما ارتفعت مستويات التنمية؛ حيث يؤدي التطور في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية إلى تدعيم المبادرات الطوعية، ومن ثم، النهوض بمنظمات المجتمع المدني، والعكس بالعكس (Gubser, 2002).

واستناداً إلى المؤشرات الاجتماعية والبشرية والاقتصادية، تُصنَّف المنطقة العربية باعتبارها واحدة من أسوأ مناطق العالم من حيث مؤشرات التنمية ومعدلاتها. ووفقاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية – كما عبر عنها تقرير التنمية البشرية العربي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في 2005– فإن 31,5% من شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحصلون على أقل من دولارين في اليوم الواحد؛ علاوة على ذلك، فإن 23,6% منهم يفتقرون إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ومستوى

معيشي لائق. وفي عام 2002 أكد تقرير التنمية البشرية العربية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن العوامل الثلاثة الرئيسة التي أسهمت في تراجع مؤشرات التنمية البشرية العربية، هي: العجز في تمكين المرأة، وضعف الحريات بصفة عامة، وانخفاض متوسطات الدخل (الأمم المتحدة، 2003).

وبطبيعة الحال، تنعكس تلك المؤشرات التنموية – ولا شك – بالسلب على دورِ المجتمع المدني العربي، وفاعليتِه، وكفاءتِه.

د– **الثقافة والدين:** تزداد العشائرية والانتماءات الدينية في المجتمعات ذات المستويات العالية من عدم الاستقرار وانعدام الأمن كما الحال في المنطقة العربية، حيث يميل الأفراد إلى الاعتماد على عشائرهم، ومثل هذه العلاقات تعرقل تشكيل المجتمع المدني، وتضعف فعاليته. ويرى البعض أن شيوع الثقافة التقليدية العشائرية يأتي خصماً من رصيد الممارسات الديمقراطية، ومن ثم، يسهم في تكبيل مؤسسات المجتمع المدني بقيود إضافية. ولذلك، فقد أكدت العديد من المبادرات الإصلاحية التشديد على دور المجتمع المدني ومشاركته في تحقيق الديمقراطية والإصلاح المجتمعي، وأن يصبح المجتمع المدني شريكاً حقيقياً في إرساء الديمقراطية. (عزمي بشارة، 1998).

هـ – **الأطر القانونية:** يمكن تصنيف البلدان العربية بحسب أطرها وهياكلها القانونية إلى ثلاث فئات رئيسة، هي:

الفئة الأولى: بلدان ذات درجة عالية من تقييد المجتمع المدني؛ وتتسم هذه البلدان بعدم وجود قانون يحكم المنظمات غير الربحية.

الفئة الثانية: البلدان التي لديها مثل هذا القانون، ولكنه يخدم السلطات العامة للدولة بالأساس، ويستخدم كأداة للضغط على منظمات المجتمع المدني.

الفئة الثالثة: البلدان التي لديها قوانين ليبرالية نسبياً، وهذه تستطيع أن تخلق فضاءً للمجتمع المدني ليعمل بحرية.

وبصفة عامة، فإنه على الرغم من تعدد المبادرات من أجل التحديث والتحول الديمقراطي في المنطقة، فإن معظم الحكومات العربية لا تزال تحد بشدة – من خلال القوانين والإجراءات – أنشطة جمعيات المجتمع المدني. فضلاً عن أن إنشاء مثل تلك المنظمات يخضع لإجراءات تسجيل مفرطة ومرهقة، وعلاوة على ذلك، فإن الدولة في المنطقة العربية هي التي تحدد ماهية الأنشطة التي يسمح لمنظمات

المجتمع المدني بممارستها وطبيعة هذه الأنشطة ومجالها، كما تخضع تلك الأنشطة لرقابة الدولة. وفي كثير من البلدان، تطلب الحكومة من منظمات المجتمع المدني إذناً مسبقاً في كل مرة تنظم أي أنشطة عامة (Closing Statement Issued, 2004).

و- **سياسات الحكومات:** تتعدد أبعاد السياسات الحكومية المتبعة لمراقبة منظمات المجتمع المدني، ثلاثٌ منها تستحق الذكر؛ السياسة الأولى: أن النخب الحاكمة هي "دفاعية" في مواجهة القوى الأخرى المحتملة، ومن ثم، تلجأ تلك النخب إلى الحد من نطاق القطاع غير الربحي. كما قد يلجأ الملوك والنخب الحاكمة إلى إنشاء منظمات مدنية من أجل تعزيز نفوذها السياسي وتدعيم شرعية هؤلاء النخب بين السكان، وهي ظاهرة معروفة جيداً في البلدان العربية. السياسة الثانية: تتمثل في ممارسة الدول ضغوطاً للحد من نفوذ المنظمات الدينية التي لا تستهدف الربح، وهذه الحالة هي التي تواجهها المنظمات الدينية في كثير من البلدان العربية، مثل الإخوان المسلمين في مصر، وتونس، وسوريا، وليبيا، والجزائر، والأردن. السياسة الثالثة: قد تقوم الدولة في بعض الأحيان بتمويل القطاع غير الربحي حتى يتسنى له توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبطبيعة الحال، تعمد الدولة في هذه الحالة إلى تحويل أنشطة المجتمع المدني لخدمة مؤسسات الدولة؛ أي أن يصبح الأول وكيلاً للدولة، وهذه ليست شائعة في البلدان العربية، على الرغم من أنها موجودة بشكل محدود في لبنان (عزمي بشارة، 1998).

ز – **مدى المركزية:** معظم البلدان العربية تحكمها الحكومات الملكية أو الأنظمة الشمولية؛ حيث يبقى رئيس الدولة في السلطة حتى الموت أو المنفى عن طريق الانقلاب، ولا يستثنى من ذلك غير لبنان الذي يشهد تداولاً للسلطة على المستوى الرئاسي، وأضيفت إليها موريتانيا مؤخراً، فضلاً عن عمليات التلاعب في الانتخابات في معظم هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن الأنظمة العربية كثيراً ما تلجأ إلى حل البرلمانات المنتخبة في حال صعوبة السيطرة عليها، ناهيك عن اللجوء إلى تعديل الدساتير لصالح الحزب الحاكم، بالإضافة إلى عدم استقلال القضاء بشكل كامل؛ حيث ترشح الهيئات التنفيذية القضاة، ويخضعون للرقابة المباشرة من النخب الحاكمة. (غسان سلامة، 1987).

ومن شأن كل ما سبق أن يكرس الحكم المركزي، بما يؤثر بالسلب على نشاط

مؤسسات المجتمع المدني، ويحد من دورها في عمليات الإصلاح السياسي، ويقوض دورها التنموي والاجتماعي (Closing Statement Issued, 2004).

2 – العقبات الداخلية التي تواجه منظمات المجتمع المدني العربي:

أ – **الرؤية والمهمة:** إن العديد من منظمات المجتمع المدني لها رؤى ضعيفة، إلى جانب عدم كفاية الاستراتيجيات لإنجاز تلك الرؤى وتحويلها إلى سياسات على أرض الواقع، علاوة على ذلك، فإن بلدان المنطقة العربية تفتقر – في كثير من الأحيان – إلى خطط التنمية الشاملة، وذلك على الرغم من أن المسؤولية النهائية لوضع الخطط الوطنية للتنمية ينبغي أن تقع على عاتق الدولة بسبب غياب الحوار الحقيقي بين الدولة والمجتمع المدني، وهو ما يؤدي إلى عدم وجود رؤية وطنية مشتركة واحدة قادرة على التصدي للتحديات الوطنية.

ب – **المقدرات:** تواجه منظمات المجتمع المدني في معظم البلدان العربية القمع المنظم من قبل الدولة. ففي آخر أربعة عقود، ازدهرت الديكتاتوريات الاستبدادية وأنظمة الحزب الواحد، وسعت هذه الأنظمة إلى تدمير البنى المجتمعية القائمة، ومنعت ظهور الجديد منها بشكل مستقل، وهو ما أضعف المجتمع المدني في المنطقة، ومن ثم، فإن بناء مجتمع مدني قوي وفعال في البلدان العربية سوف يستغرق بعض الوقت، وسيتطلب بعض الاستراتيجيات لزيادة الوعي وبناء القدرات.

ج– **ضعف هياكل الإدارة الداخلية:** إن ضعف هياكل الإدارة الداخلية لكثير من تنظيمات المجتمع المدني وهيئاته والمنظمات غير الحكومية العربية غالباً ما يحول دون تفعيل دورها المجتمعي، سواء في الضغط على الحكومات، أو في المشاركة التنموية، أو في التوعية الجماهيرية (برهان غليون، 1992).

الخاتمة – مقترحات تفعيل دور المجتمع المدني العربي في مجال المياه:

هناك الآن قبول عام لفكرة أن الماء بوصفه مورداً طبيعياً لا يمكن الاستغناء عنه، وهو ما يلزم تضافر جهود مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، من خلال "حوكمة المياه" المؤسسة على المنهج التشاركي.

ومع الاعتراف بالتحديات الهيكلية التي تعوق عمل المجتمع المدني العربي، وتحول دون أدائه للدور المنوط به سواء في مجال الضغط على الحكومات للوفاء بالتزاماتها المجتمعية، أو الدور التنموي للمجتمع المدني من خلال تخليق رأسمال

اجتماعي يسهم في عملية التنمية بأبعادها المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، أو دوره التوعوي–التثقيفي.

وإذا كان ثمة ضرورة للحديث عن تفعيل المجتمع المدني في مختلف القطاعات، فإن الحديث عن دورٍ فاعلٍ لتنظيمات المجتمع المدني العربي في قطاع المياه يكتسب أهمية استثنائية – ولا شك – في ظل حالة العوز المائي التي تعانيها معظم الأقطار العربية.

وعلى الرغم من القيود المفروضة على هامش حرية حركة مؤسسات المجتمع المدني العربي، فإننا رأينا بعض "شظرات" النشاط الأهلي في بعض المناحي، وخصوصاً إزاء التعامل مع مشكلة المياه؛ حيث لم يقتصر أداء المجتمع المدني العربي على المستوى الكلي (الماكرو) متمثلاً في النشاط – المحدود – الذي يقوم به "مجلس المياه العربي" منذ تأسيسه في أبريل عام 2004، وكذا نشاط "إمباورز" في عدد من البلدان العربية (مصر، والأردن، وفلسطين)، وإنما امتد ذلك النشاط ليشمل تحركاً محدوداً – وملحوظاً ومؤثراً في بعض الأحيان – من جانب بعض تنظيمات المجتمع المدني العربي في بعض الأقطار العربية.

في ذلك السياق، كانت "انتفاضة العطشى" في مصر، التي تفاعلت معها بالتأييد بعض التنظيمات المجتمعية غير الحكومية المصرية، وكذا بعض التعاونيات الأهلية المعنية بالمياه في الأردن، وأيضاً "اتحادات مستخدمي المياه" في تونس مثل "تعاونية النساء"، وبعض "الحركات الاجتماعية" المهتمة بالبيئة والمياه في لبنان، فضلاً عن بعض الجمعيات الأهلية والاتحادات الفلسطينية.

كل ما سبق، كان بمنزلة مؤشر – معقول إلى حد ما – على وجود "دورٍ" لبعض مؤسسات المجتمع المدني العربي، على الرغم من أنه اقتصر في معظم الأحيان على مجرد التوعية.

ويمكن أن نسوق عدداً من المقترحات الرامية إلى دورٍ أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني العربي، من قبيل:

1 – القدرة على خلق الأموال، وتنمية التمويل لأداء الوظيفة، وهو ما يقتضي خلق شبكة من الاتصال الفعال مع الجهات المانحة المحلية والدولية.

2 – مرونة رد الفعل والاستجابة لما يواجه المنظمة من مشكلات، واستثمار ما يتاح أمامها من فرص.

3 – القدرة على الرؤية المستقبلية، واستشراف ما في الأفق، مع الحساسية في تقدير الاحتياجات الإنسانية، وتوجيه المنظمة وإمكانياتها للتعامل والتغير والتكيف من خلال تلك الرؤية وهذه الحساسية.

4 – على مستوى الموارد البشرية والتطوير التنظيمي، يتعين على منظمات المجتمع المدني تشجيع الميل نحو التخصصية، وتطوير وتحديث إداريها وتنفيذييها المحترفين، وبناء التحالفات والتشبيك مع المنظمات غير الحكومية المناظرة في الأدوار.

5 – التوجه نحو بناء جسور تعاون قوية مع الإدارة الحكومية، والسلطات المحلية والريفية، ومجتمع الأعمال.

بيد أن استمرار هامشية دور المجتمع المدني العربي ومحدوديته، يجعلنا نتساءل: هل كان الوضع الحالي السائد في معظم الأنظمة العربية بمستوياته التقنية، قادراً على حل مشكلات المياه: من نقص، وتسمم، وتلوث؟.

كذلك، يحق لنا أن نتساءل: هل الأنظمة السياسية الحالية في وطننا العربي قادرة على تفعيل دور القطاع الأهلي ممثلاً في مؤسسات المجتمع المدني العربي لمواجهة مشكلات المياه العربية؟.

إن جانباً كبيراً من حل مشكلات المياه العربية وأزماتها – في رأيي – مرهون بالقدرة على الإجابة عن تلك التساؤلات.

المراجـــع

إبراهيم سعد الدين. (1991). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في: **الديمقراطية – الكتاب الأول**. القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية – الصحفيون المتحدون.

أماني قنديل. (1994). **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية.** واشنطن: منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن.

أماني قنديل. (1999). تطور المجتمع المدني في مصر، **عالم الفكر**، العدد الثالث، يناير– مارس 1999.

الأمم المتحدة. (2003). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات نظر حول تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأمم المتحدة. (2006). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة المائية"، تقرير التنمية البشرية.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا. (2003). ندرة المياه في العالم العربي، **تقرير السكان والتنمية**، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك: 2–3.

باتر وردم. (2004). سياسة أكثر ثم الماء: حقوق الماء في الأردن، في: كارن عساف وآخرون، ترجمة: د. ألبرت أغازريان، **الماء.. حق إنساني**، فلسطين، مؤسسة هنرش بل.

باتريك مورياتي. (2007). منهجية إمباورز لحوكمة المياه: مقدمة ومفاهيم أساسية في: http://www.empowers.info.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009). تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.

برهان غليون. (1992). بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، **المستقبل العربي**، السنة 14، العدد 158، أبريل، 108–109.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (1997). 158–160.

تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. (2007). في: http://www.eohr.ogr

جميل حمداوي. (2007). "**المياه في الوطن العربي**" في:
http://www.almyah.com/modules.php/name=News&file=articale&sid=91.

جويس ستار ودانييل ستول (محرران). (1995). **سياسات الندرة: المياه في الشرق الأوسط.** (ترجمة) أحمد خضر، الكويت: مؤسسة الشراع العربي، ط1.

حبيب عائب. (1996). **المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

حبيب معلوف. (2008). المياه العذبة في لبنان ملكية عامة: المشكلة سوء الإدارة والتلوث وليس الندرة، في: **استعادة الملكية العامة للمياه: إنجازات ونضالات ورؤى من أنحاء العالم**، القاهرة: شبكة حقوق الأرض والسكن.

حبيبة حسن واصف. (2008). التأثير المتبادل بين الصحة والإصحاح، **تقرير التنمية البشرية في مصر 2008.**

حسن بكر. (2000). **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد.** القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات.

حسن العبد الله. (1992). **الأمن المائي العربي.** بيروت: الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1.

حمدي الحسيني. (2007). **انتفاضة العطشى من شمال مصر لجنوبها**، في: http://www.islamonline.net

خلدون النقيب. (1991). **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سامر مخيمر، وخالد حجازي. (1996). **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 209، مايو.

شهيدة الباز. (1997). **المنظمات الأهلية العربية على المشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل**، القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.

الطاهر لبيب. (1992). علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني، **المستقبل العربي**، السنة 14، العدد 158، أبريل: 103.

عبدالرحمن التميمي. (2009). بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني، **الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة**، سلسلة تقارير، العدد (22)، أبريل: 10.

عبد الرحمن صلاح. (1998). التوجهات الإقليمية والدولية وآثارها على مشكلة المياه في المنطقة، في: **موارد مصر المائية وتعظيم الاستفادة منها، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.**

عبد العزيز شحادة المنصور. (2000). **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد اللطيف النكادي. (2008). الحق في الماء بالمغرب: بين حقوق المواطنة وضرورات الحكامة الرشيدة، في: **استعادة الملكية العامة للمياه: إنجازات ونضالات ورؤى من أنحاء العالم**. القاهرة: شبكة حقوق الأرض والسكن.

عبد الله مرسي العقالي. (1996). **المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية**. القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر.

عبد المالك خلف التميمي. (1999). **المياه العربية: التحدي والاستجابة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد المولى إسماعيل. (2008). احتياجات مياه الشرب في مصر.. ودور منظمات المجتمع المدني، في: **استعادة الملكية العامة للمياه: إنجازات ونضالات ورؤى من أنحاء العالم**، القاهرة، شبكة حقوق الأرض والسكن.

عزمي بشارة. (1998). **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

علي درويش. (2004). الماء حق إنساني: تقييم موارد الماء وقطاع الماء في لبنان. في: كارن عساف وآخرون، ترجمة: د. ألبرت أغازريان، **الماء.. حق إنساني**، فلسطين، مؤسسة هنرش بل.

علي الصاوي. (1993). التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **شؤون عربية**، العدد 75، سبتمبر: 114–115.

عماد عجوة. (2007). **العطش في مصر.. وحلول من التراث**، في: http://www.ikhwanonline.net

عماد عدلي. (2008). تقديم خدمات منظمات المجتمع المدني للبيئة، **تقرير التنمية البشرية في مصر 2008.**

عيدة المطلق. (2009). أزمة المياه في الأردن مسؤولية وطنية، **صحيفة الدستور**، 17 أغسطس، في: http://www.addustour.com

غسان سلامة. (1987). **المجتمع المدني في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: 20–27.

فتحي علي حسين. (1997). **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

فراس طلعت عبد الهادي وباتريك موريارتي وتشارلز باتشيلور، بيتر لابان، وحازم صفوت فهمي. (2007 أ). **دليل منهجية إمباورز لحوكمة المياه: إرشادات وأساليب وأدوات**، في: http://www.empowers.info.

فراس عبد الهادي، وبيترلابان. (2007 ب). **لمحة عن منهجية إمباورز في الحوكمة المائية**: 3، في: http://www.empowers.info.

كارن عساف. (2004). الماء.. حق من حقوق الإنسان: فهم الماء في فلسطين، في: د. كارن عساف وآخرون، (2004)، ترجمة: د. ألبرت أغازريان، **الماء.. حق إنساني**، فلسطين، مؤسسة هنرش بل.

كارن عساف، وبيومي عطية، وعلي درويش، وباتروردم، وسيمونه كلافتير. (2004). ترجمة: د. ألبرت أغازريان، الماء.. حق إنساني، فلسطين، مؤسسة هنرش بل: 52–53.

كمال عبد اللطيف. (1996). المجتمع المدني: ملاحظات حول تشكيل المفهوم وتطوره، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 55، ربيع 1996: 33–39.

لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الأوسط. (2003). **المياه للمستقبل: الضفة الغربية – قطاع غزة – إسرائيل والأردن**، ترجمة: فؤاد سروجي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

مجلة الشراكة المائية المصرية، العدد الثاني، مارس 2002: 19–21.

المجلس العربي للمياه. (2005 أ). في: http://www.arabwatercouncil.org.

المجلس العربي للمياه. (2005 ب). "دور هيئات العون العربي في المجلس العربي للمياه"، الاجتماع الأول للجنة التأسيسية للمجلس العربي للمياه 3–5 يناير، دبي، في: http://www.arabwatercouncil.org.

المجلس العربي للمياه. (2005 ج). تقرير عن أنشطة المجلس العربي للمياه منذ الاجتماع التأسيسي، في: http://www.arabwatercouncil.org

المجلس العربي للمياه. (2006). مسودة خطة العمل لعامي 2005–2006، في: http://www.arabwatercouncil.org.

المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية. (1997). إدارة مرفق المياه والصرف الصحي إدارة اقتصادية، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة 17: 372–379.

محمد سرطاوي وأفنان عايش. (2008). قطاع المياه في الأردن: الواقع والمشكلات والتحديات، في: **استعادة الملكية العامة للمياه: إنجازات ونضالات ورؤى من أنحاء العالم**، القاهرة، شبكة حقوق الأرض والسكن.

محمد عابد الجابري. (1993). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 167، يناير: 45–53.

محمد فهمي الشلالدة. (2002). تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، ورقة عمل

مقدمة إلى **مؤتمر البناء الديمقراطي**، رام الله – فلسطين، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 26 نوفمبر، في: www.ngoce.org

محمود أبوزيد. (1998). **المياه مصدر للتوتر في القرن 21.** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

محمود محمد محمود خليل. (1998). **أزمة المياه فى الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

مصطفى كامل السيد. (2006). الحكمانية: البعد السياسي للتنمية المستدامة، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

مغفور الحسان. (1999). الماء في حوض الأردن، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد (18):32–34.

منذر خدام. (2001). **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو). (1975). تقرير الموارد المائية في شمال لبنان، روما: منظمة (فاو).

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. (2007). تقرير حول: "ثورة العطاشى على ضفاف نهر النيل"، في: http://www.eohr.org

نيفين مسعد (محرر). (1994). **معجم المصطلحات السياسية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية: 51.

Al Jayyousi, O. (2007). Water as a human right: Towards civil society globalization, *Water Resources Development,* Vol. 23, No.2, June 2007: 329-339.

Allan, A. (1996). The political economy in the Jordan Basin: Reasons for optimism but long term caution, in J.A. Allan and J.J.O. Court, *Water, Peace and the Middle East: Negotiating resources in the Jordan Basin*, London: Tourris Academic Studies: 12-18.

Arab Water Council. (2009). Arab civil society recommendations for the future, World Water Forum, March,at: www.arabwatercouncil.org on: 23-11-2009.

Ayubi, N., (1995), Over-Stating the Arab state: *Politics and society in the Middle East*, I.B. Tauris, London, New York:101.

Biswas, A. (Ed.). (1994). International waters of the Middle East: From euphrates-Tigris to Nile, *Water Resources Management Series,* No. (2), Bombay, New York, Oxford University Press: xi-7.

Bond P., (2007). Water: A global contestation, in: Willemijn Dicke and Others (Eds.), Global Civil Society 2006/7: 125.

Brouma, A. and Scoullous, M., (2008), Water governance in the Mediterranean region and public involvement, in: *Mediterranean Yearbook (MED 2008)*, Published by the European Institute of the Mediterranean, 2008: 122-132, at: http://www.medyearbook.com on:10-12-2009.

Brown, N. (2003). Palestinian civil society in theory and practice, Paper for the Annual Meeting of the Structure of Government Section, International Political Science Association, May: 3-5, at: http://www.ipsa.org on: 15-3-2008.

CEDARE. (2005). Status of integrated water resources management (IWRM) Plans in the Arab Region, December, at: http://www.arabwatercouncil.org on: 20-1-2008.

Closing Statement Issued, (2004). by the Workshop on *Civil Society in Arab Countries and its Role in Reform: Reality and Expectations''* (Alexandria 21-22 June 2004).

Dicke, W., (2007). Water: A global contestation, in: Willemijn Dicke and Others (Eds.), *Global Civil Society 2006/7*: 124.

Elmusa, (2008). *Negotiating Water: Israel and the Palestinians*, at: http://www.ciaonet.org\wps\els01\ on:5-4-2008.

Empowers, (2007). Egypt: Summary of activities2003-2007, 2007, at: http://www.empowers.info on: 29-12-2009.

Feitelson, E. (2002). Implications of shifts in the Israeli Water Discourse for Israeli-Palestinians Water Negotiation, *Political Geography,* Vol. 21, No. 3: 293-318.

Forero, J. (2005). Who will bring water to the bolivian poor?: Multinational is ousted, but local ills persist, *New York Times,* 15 December.

Gleick, P. (1993). *Water in crisis: A guide to the World's freshwater resources,* Oxford, Oxford University Press: 10.

Gleick, P. (2000). *The World's water 2000-2001: biennial report on freshwater resources*, Washington, D.C.: Island Press.

Gleick, P. (2002). *The Worlds water 2002-2003: The biennial report of freshwater resources,* Washington, D.C.: Island Press, table 4.3.

Gubser, P. (2002). The impact of NGOs on the State & non-state relations in the Middle East, *Middle East Policy*, Vol. 9, Issue 1, March: 141-143.

Hassan, B. H., (1992). Water, War and peace managing conflicts over river basins in the Middle East, *Political Research Series*, Cairo: Center for Political Research and Studies, No. 56, April.

Hiba, H. (2006). Palestinian water authority development and challenges: Legal Frame Work and Capacity, paper presented in the conference: *Water in the Middle East,* Antalya, Turkey: 9-13.

Human Right News, (2005). Jordan: draft bill would muzzle civil society, Human Right News, Human Right Watch, New York, April 7, at: http://www.hrw.org\english\docs\2005\04\06\jordan10430.htm on: 23-4-2008.

International Civil Society. (2002). Water statement to the World Summit on Sustainable Development, September, at: http://www.wssd.org on:25-10-2009.

Ismail, A. (2008). *Drinking water protests in Egypt and the role of civil society*, October: 2-5.

Kaufmann. D. Kraay A., and Lobaton, P. Zoido-, (1999). Governance matters, policy paper, No. 2196, World Bank Institute, October.

Khagram, S., (2004), Dams and development: Transnational struggles for water and power, Ithaca and London, Cornell University Press.

Klawitter, S., & Hadeel, Quazzaz, (2004). Water as human right: the understanding of

water in the Arab countries of the Middle East, Germany, Heinrich Boell Foundation, 125-130.

Klawitter, S., & Quazzaz, Hadeel, (2004). *Water as human right: the understanding of water in The Arab countries of The Middle East*, Germany, Heinrich Boell Foundation: 52-53.

Koehn, D., (2001). Water and environment in the Middle East and North Africa, *Presentation at the sixth joint Middle East Institute and World Bank Annual Conference*, Washington, D.C., May 15.

Kooiman, J. and J. Warner, (2000). Three is a crowd?: Reintroducing Civil Society in water governance, Paper presented at the Fourth International Research Symposium on Public Management, Erasmus University, Rotterdam, PP1-21.

Marcoux, A., (1996). *Water resources issues in the Arab states region*, Population Programme Service (SDWP) FAO Women and Population Division, June, p9.

Mead, G. H., (1972). The role. In, David H. Sills (Ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. 13, The Macmillan company & The Free Press: 546-557.

MEDRC (Middle East Desalination Research Center), (2005). MEDRC project portfolio 2005, Muscat, Oman, at: www.medrc.org on: 4-5-2008.

METAP, (2000). *Water quality management in Lebanon*. at: www.metap.org

Migdal, J., (1988). *Strong societies and weak states: State - society relations and State capabilities In the Third World*, New Jersy, Princeton Press: 10-25.

Ministry of Foreign Affairs, (1998). Policy and Operations Evaluation Department, Sub-Report on: *Egypt Evaluation of the Netherlands support to water management and drainage 1975-1996*, Netherlands, Policy and operation department, ministry of Foreign Affairs.

Morris, M. E., (1991). The politics of water in the Middle East, *Middle East Insight,* Vol. (8), No. (2): 35-36.

Murad, F., (2007). Water: A global contestation, in: Willemijn Dicke and Others (Eds.), *Global Civil Society 2006/7*: 136.

National Council for Services and Social Development, (1997). The Economic Management of Water and Sanitary Drainage Facility, National Council for Services and Social Development, *Session* 17: 372-379.

Norton, A., (Ed.), (1996), *Civil society in the Middle East*, Leiden, New York.

Palestinian NGO Net work, Letter by Palestinian civil society organizations to Palestinian Legislative Council members, 28 May 2005, at: http://www.pango.net/NGOlaw-en-letter-plc-28-05--5.htm.on: 27-4-2008.

Phillips, D., & H., Shaddad Attili, Stephen McCaffrey & John S. Murry, (2004). Factor relating to the equitable distribution of water in Israel and Palestine, 2nd Israeli-Palestinian International Conference on: *Water for Life in the Middle East*, 10-14 October 2004, Antalya, Turkey, at: http://www.ipcri.org\watconf\papers\davidp.pdf. On:30-4-2008.

Population Data Sheet (PRB), (2003). at: http://www.rb.org/pdf/WorldPopulationD-S03_Eng.pdf

Ramadan, R., (2005). *Water poverty in Egypt*, Egypt: 9.

Ramos, L., (2000). *Water, Civil Society and the Governance Structure*, at: http://www.isw.org on : 10-11-2009.

Regional Forum, (2007). Water is every body's business, *Concept paper for regional forum on local water governance*, Amman, Jordan, June 6-7: 2-5.

Rinat, Z., (2005). The water crisis is already here in Gaza, *Haaretz*, 23 September, at: www.haaretzdaily.com on: 3-1-2008.

Rogers, P., (2002). *Water governance in Latin America and the Caribbean*, IADB.

Rogers, P., & Hall, W., (2003). Effective Water Governance, *Background papers No. 7,* Global Water Partnership.

Salamon, L., & Wojciech Sokolowski, (2004). *Global civil society: Dimension of Nonprofit Sector*, Kumarian Press, New York,, pp. xxi-xxii.

Sanjeev K., & Others. (Eds.), (2007). Water: A Global Contestation, in: Willemijn, Global Civil Society 2006/7: 44-46.

Simonson, K., (2003). *The Global Water Crisis: NGO and Civil Society Perspectives*, Geneva, June: 29.

Soffer, A., (1999). *Rivers of fire: The Cconflict over eater in the Middle East*, Rowman & Littlefield Publishers. INC., New York.

Solanes M., (2002). Water: Rights, flexibility and governance: A balance that matters, ECLAC, paper for the *Natural Resources Law Centre Conference*, Boulder, Colorado, USA.

UNDP, (2004). *Water governance for poverty reduction.* at: www.undp.org/water/pdf/241456% on: 12-11-2009.

UNDP, (2008). *Program on governance in the Arab Region, State- Civil Society Relations:* Lebanon, at: http://www.pogar.org\countries\civil.asp?cid=9 on: 13-2-2008.

UNICEF, (2003). The state of the world's children 2003, at: www.unicef.org/sowc03/tables/table3.htm on February 7.

United Nations, (1999). *World urbanization prospects: The 1999 revision-key findings,* New York: UN.

United Nations, (2001). Department of economic and social affairs (DESA), World Urbanization Prospects: The 2001 Revision, New York, 2001, at: http://www.un.org/esa/population/publications /wup

United Nations, (2002). *World population prospects 2000,* (2001): and P. Gleick, *The Worlds Water 2002-2003: The Biennial Report on Freshwater Resources.*

United Nations, (2006). UNDP, Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis, *Human Development Report 2006,* New York, UNDP: 307.

Vainer, C., (2007). Water: A global contestation. In: Willemijn Dicke and Others (Eds.), *Global Civil Society* 2006/7: 132-133.

Wallace, J., & Wouters, P., (Eds.). (2006). *Hydrology and water law: Bridging the gap*, London, Iwa Publishers: 72-77.

WCD (World Commission on Dams), (2000). *Dams and development: A new framework for decision - making*. London: Earth scan Publications.

Weinthal, E., & A. Vengosh, (2005). The water crisis in the Gaza Strip: Prospects for resolution, *Ground Water*, Vol.43, No.5: 653-660.

Wilson, Z., (2007). Water: a global contestation. In: Willemijn Dicke and Others (Eds.), *Global Civil Society 2006/7*: 126-127.

قدم في: يناير 2010
أجيز في: أغسطس 2010

Civil Society and Water Problems in the Arab World: between Role Effectiveness and Practice Hindrance

Mohamed S. Tayie*

It is widely believed that a "water resource" is a global resource , to be managed in accordance with an integrated approach to maximize the use of equitable utilies, and the sharing of international water. Thus , the role of civil society, as partner of public and private sectors in solving water problems, is known as "water governance". Given the social importance of water - given the specificity of the water situation in the Arab region, and the lack of the accessibility of most Arab countries to supply clean drinking water , as well as sanitation supplies to all its citizens - it was natural that the Arab civil society pay particular attention to the water issues in the Arab region.

The aim of this study was to analyze the role of the Arab civil society in dealing with the problems of Arab water, depending on the approach of 'The State - society relations: and through two levels of analysis: the macro level of analysis , which analyses the role of the 'Arab Water Council" , and the role of '' EMPOWERS' . Then there is the micro level of analysis , which analyzed the role of water civil society in a number of case studies which included Egypt , Jordan, Lebanon, and Palestine.

Keywords: Civil society, Global civil society, Water civil society. Water Governance , Water privatization, Water conflict, Water pricing, Water scarcity.

* Department of Political Scince, Faculty of Economics and Political Scince, Cairo University, Egypt.